العلاقات التجارية بين الدول العربية والافريقية «الواقع والتحديات»

د. سالي محمد فريد محمود(*)

مقدمة

تتيح التجارة بين البلدان العربية والأفريقية فرصًا لتحقيق النمو والتنمية المستدامة. فهي قادرة على الحد من سرعة التأثر بالصدمات العالمية وعلى المساهمة في التنوع الاقتصادي وفي تعزيز القدرة التنافسية للصادرات وتوفير فرص العمل . فعلى البلدان العربية والأفريقية أن تضع بناء الطاقات الإنتاجية في سياساتها العامة الهادفة إلى تعزيز التجارة، إذا كانت تريد لنفسها أن تستفيد من المكاسب المتوقعة من التجارة بين البلدان العربية والأفريقية وتحقيق التكامل الإقليمي. وفي هذا السياق، يجب على الحكومات العربية والافريقية أن تتخذ إجراءات للنهوض بالتجارة في سياق العمل الإقليمي الإنمائي . والتحول من نهج التكامل، الذي يركز على إزالة الحواجز التجارية، إلى نهج يرتكز بدرجة أكبر على التنمية ويسعى إلى بناء القدرات الإنتاجية وتنمية القطاع الخاص.

ويسعى التكامل الاقتصادي بين الدول العربية والافريقية إلى تحقيق التطلعات المنشودة للطرفين، حيث تمتاز افريقيا بوجود مقومات استثمارية تحتاج الى تمويل وتمتلك الدول العربية رأس المال اللازم مما يترتب عليه تحقيق تنمية حقيقية مستدامة في الدول العربية والافريقية على حد سواء. وأن الإسهام في تمويل التنمية الاقتصادية للدول الأفريقية وزيادة رؤوس الأموال العربية المستثمرة في افريقيا يلعب دورا في تقريب ودعم العلاقات بين الجانبين.

(*) مدرس بقسم السياسة والاقتصاد – معهد البحوث والدراسات الافريقية - جامعة القاهرة.

ويهدف هذا البحث الى التعرف على حجم التبادل التجاري بين الدول العربية والافريقية وهيكل الصادرات والواردات للدول العربية والدول الافريقية بحيث يمكن احلال العلاقات التجارية البينية العربية الافريقية محل تجارة كل منهم مع العالم الخارجي، كما يتم التعرف على العقبات التي تحول دون دعم العلاقات التجارية بين الدول العربية والافريقية وسبل مواجهة هذه العقبات.

المبحث الاول
نظرة عامة على التجارة البينية للدول العربية والافريقية

المطلب الاول: تحليل التجارة البينية للدول العربية

تراجعت التجارة السلعية العربية بنسبة ٢,٧٪ عام ٢٠١٤ لتصل الى ٢١١٨,٩ مليار دولار بسبب انخفاض قيمة الصادرات العربية لتصل الى ١٢٣٠ مليار دولار. وقد شهد عام ٢٠١٣ انخفاض قيمة الصادرات العربية الإجمالية بنسبة بلغت حوالي ٠,٢٪ لتصل إلى ١٣١٩,٢ مليار دولار مقارنة مع نحو ١٣٢٢ مليار دولار في عام ٢٠١٢، وقد جاء ذلك كمحصلة للتراجع النسبي في الاسعار العالمية للنفط وانخفاض مستويات انتاجه في بعض الدول العربية، وذلك بالإضافة إلى تواصل تأثير ضعف الاداء في منطقة اليورو، الشريك التجاري الرئيسي لعدد من الدول العربية، والذي أدى إلى استمرار تباطؤ مستويات الطلب الخارجي على صادرات هذه الدول. اما بالنسبة للواردات فقد ارتفعت الواردات العربية السلعية الى ٨٨٩,٣ مليار دولار عام ٢٠١٤، بالمقارنة بقيمتها عام ٢٠١٣ والتي بلغت حوالي ٨٧٤,١ مليار دولار[١].

وبالنسبة لاتجاهات التجارة العربية في عام ٢٠١٤، فقد اظهرت البيانات تراجع الصادرات العربية المتجهة إلى كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبي واليابان وباقي دول العالم، بينما ارتفعت صادرات الدول العربية المتجهة إلى آسيا وباقي دول اسيا، وفي المقابل ارتفعت قيمة الواردات العربية من معظم الشركاء التجاريين. كما يتضح من الشكل البياني التالي:

شكل رقم (١) : اتجاهات التجارة العربية الى اهم الشركاء التجاريين عام ٢٠١٤

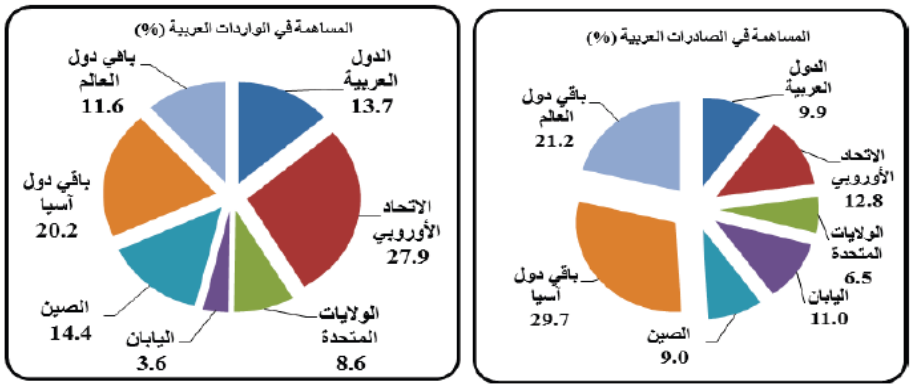

المصدر: صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٤، (بيروت: صندوق النقد العربي، ٢٠١٥) www.atfp.org.ae

اما عن الهيكل السلعي للصادرات العربية فقد استأثرت فئة الوقود والمعادن على الحصة الاكبر في اجمالي الصادرات العربية، كما ارتفعت حصة المصنوعات وزاردت الاهمية النسبية للمواد الكيماوية. اما المصنوعات الاساسية والسلع الزراعية فقد انخفضت الاهمية النسبية لها عام ٢٠١٤. أما الهيكل السلعي للواردات الإجمالية العربية، فقد استحوذت المصنوعات على المكون الاكبر في الواردات السلعية العربية، وزادت حصة المنتجات الكيماوية وانخفضت حصة السلع الزراعية من اجملي الواردات العربية خلال عام ٢٠١٤. وذلك كما يتضح من الشكل البياني التالي:

شكل رقم (٢) : الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية عام ٢٠١٤

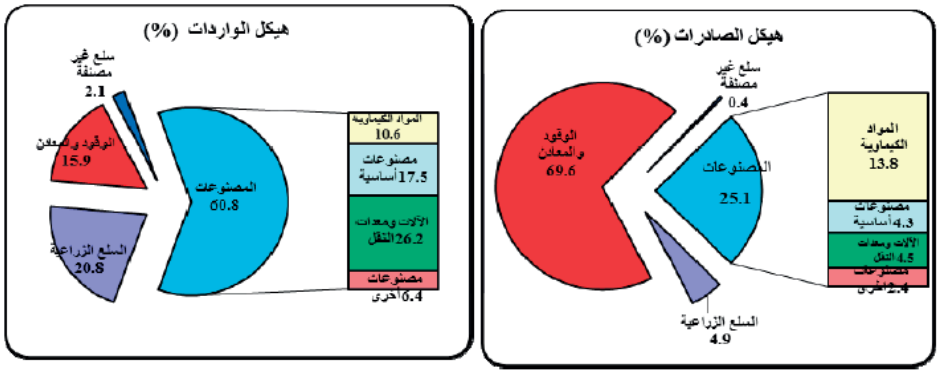

المصدر: صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٤، (بيروت: صندوق النقد العربي، ٢٠١٥) www.atfp.org.ae

فيما يخص التجارة السلعية العربية البينية فقد ارتفع معدل نمو التجارة العربية البينية بنسبة ٥,٤٪ عام ٢٠١٤ لتصل الى ١٢١,٩ مليار دولار بعد ان كانت ٤,٥٪ عام ٢٠١٣ بقيمة ١١٣,٦ مليار دولار، مقابل ٨,٦٪ عام ٢٠١٢، و١٢,٦٪ عام ٢٠١١. وقد استمر تأثر أداء التجارة العربية البينية للعام الثالث على التوالي بتداعيات التحولات السياسية التي شهدتها بعض الدول العربية والتي أدت إلى استمرار تأثر الأنشطة الانتاجية في هذه الدول، كذلك تأثرت مستويات التجارة البينية النفطية بانخفاض كميات الانتاج في بعض الدول العربية المصدرة للنفط وبانخفاض مستويات الأسعار العالمية للنفط [٢].

ويعرض الجدول التالي مساهمة التجارة البينية في التجارة العربية خلال الفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٤.

جدول رقم (١): مساهمة التجارة البينية في التجارة العربية الاجمالية (٢٠١٠ - ٢٠١٤)

	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
نسبة الصادرات العربية البينية الى اجمالي الصادرات العربية	١٠,٨	٨,٧	٨,٤	٨,٧	٩,٩
نسبة الواردات العربية البينية الى اجمالي الوارارات العربية	١٢,٩	١٣,٦	١٣,٦	١٣,٦	١٣,٧

المصدر: صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٤، (بيروت: صندوق النقد العربي، ٢٠١٥) www.atfp.org.ae

وفيما يخص تطور الهيكل السلعي للتجارة البينية، فقد بلغت قيمة التجارة البينية للبترول الخام حوالى ٦,٧٪ من متوسط قيمة التجارة البينية العربية عام ٢٠١٤ اي ما يعادل ٨,١ مليار دولار. وبالنسبة لمكونات التجارة البينية غير النفطية، فقد استحوذت السلع الصناعية على النصيب الأكبر، ويلي ذلك السلع الزراعية. ويعرض الشكل البياني التالي هيكل الصادرات والواردات البينية العربية عام ٢٠١٤.

شكل رقم (٣) : الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية البينية عام ٢٠١٤ ٪

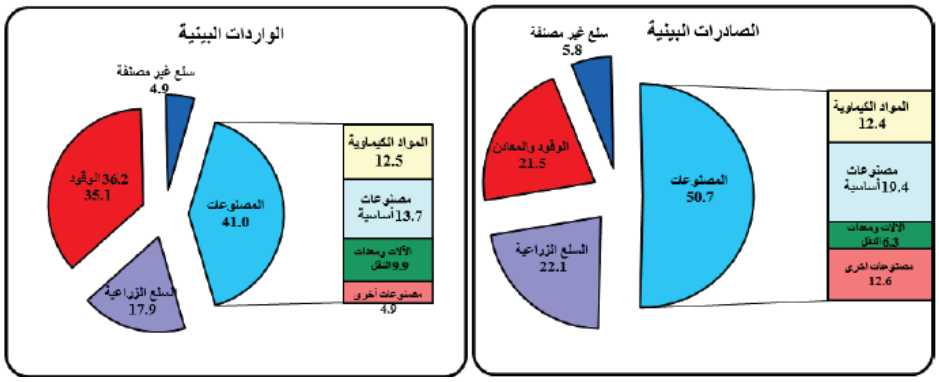

المصدر: صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٤، (بيروت: صندوق النقد العربي، ٢٠١٥) www.atfp.org.ae

تشير البيانات الخاصة باتجاه الصادرات والواردات البينية العربية إلى تركز التبادل التجاري بين الدول العربية في دول الجوار، فبالنسبة للصادرات البينية للدول العربية خلال عام ٢٠١٣ فقد تركزت صادرات الأردن إلى الدول العربية في العراق بنسبة ٣٤,٣٪ والسعودية بنسبة ٢٥,٣٪. واستحوذت كل من السعودية وعمان وقطر على ٦٠٪ من صادرات الامارات، واتجه ٧٠٪ من صادرات البحرين البينية الى كل من الإمارات والسعودية وقطر، وتركزت صادرات تونس الى الدول العربية في دولتين مجاورتين هما ليبيا بنسبة ٤٧,٦٪ والجزائر بنسبة ٢٦,٦٪. أما صادرات الجزائر إلى الدول العربية فقد تركزت في ثلاث دول هي تونس ومصر والمغرب بنسبة بلغ اجماليها حوالى ٩٣٪ تقريباً، واتجه معظم صادرات السودان حوالي ٩٠٪ إلى كل من الإمارات والسعودية، كما تركز حوالى ٧٢٪ من إجمالي صادرات الصومال البينية في كل من الإمارات واليمن، واتجهت معظم صادرات العراق البينية إلى كل من سوريا والمغرب ومصر بنسبة بلغت ٩٢٪. وقد استحوذت الامارات على كل من ٦٧,٤٪، ٦١,٨٪ من صادرات كل من عمان وقطر البينية، كما استحوذت مصر على ٤٥٪ صادرات الكويت البينية. وذهبت ٨٠٪ من صادرات ليبيا الى كل من مصر والجزائر وتونس وسوريا،

وتركزت صادرات اليمن البينية في كل من السعودية والكويت والامارات. وبينما تتوزع الاسواق التصديرية للدول العربية التي تتصف بانها اقتصادات اكثر تنوعا مثل مصر والسعودية والمغرب على حوالي خمس دول عربية رئيسية او اكثر[٣].

المطلب الثاني: تحليل التجارة البينية للدول الافريقية

يرى البعض أن توسع التجارة الإقليمية يتيح للبلدان الأفريقية فرصة لمعالجة إحدى العقبات الرئيسية التي تعوق القدرة التنافسية لصادراتها، وهي صغر حجم اقتصاداتها. حيث يشكل توسع التجارة الإقليمية خطوة أولى نحو بناء القدرات الإنتاجية والقدرة التنافسية. ولا شك في أن إزالة الحواجز التجارية أمر ذو أهمية، غير أن ذلك لن يكفي لإحداث الأثر المرغوب إن لم تكمله تدابير وسياسات تهدف إلى تعزيز القدرات الانتاجية [٤].

يعرض الجدول التالي معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في افريقيا وفقا للاقاليم المختلفة خلال الفترة ٢٠١٣ ــ ٢٠١٥.

جدول رقم (٢): معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لافريقيا وفقا للاقليم خلال الفترة ٢٠١٣ ــ ٢٠١٥ ٪

الاقليم	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
افريقيا	٣,٥	٣,٩	٤,٥
وسط افريقيا	٤,١	٥,٦	٥,٥
شرق افريقيا	٤,٧	٧,١	٥,٦
شمال افريقيا	١,٦	١,٧	٤,٥
الجنوب الافريقي	٣,٦	٢,٧	٣,١
غرب افريقيا	٥,٧	٦,٠	٥,٠

Source: United Nations Development Program, African Economic Outlook 2015, Regional Development and Spatial Inclusion, (New York, UNDP, 2015), p. 15.

ويتضح من الجدول السابق ان القارة الافريقية قد حققت معدل نمو متزايد ارتفع من ٣,٥٪ عام ٢٠١٣ الى ٤,٥٪ عام ٢٠١٥، وكان اقليم شرق افريقيا

افضل الاقاليم اداءً عام ٢٠١٣ حيث حقق معدل نمو قيمته ٧,١٪ يليه اقليم غرب افريقيا، ولكن انخفض اداءهما عام ٢٠١٤ لتتقارب الثلاث اقاليم وسط افريقيا وشرق وافريقيا بمعدل نمو ٥٪، يليهم اقليم شمال افريقيا محققا معدل قيمته ٤,٥٪ وهو نفس المعدل الذي حققته القارة ككل، ثم الجنوب الافريقي وهو اقل الاقاليم اداءً حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ٣,١٪.

ويتضح من الشكل البياني التالي ان الدول الافريقية تحاول أن تنوع شركائها التجاريين، فبعد ان كانت كل من الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الامريكية تجتذب معا حول ثلثي الصادرات الأفريقية وتعتبر مصدر لنصف الواردات الأفريقية، بدأت الدول الافريقية الاتجاه الى الاسواق الناشئة مثل الهند والصين وزيادة التبادل التجاري معهما نظرا للموارد الطبيعية الغنية في أفريقيا.

شكل رقم (٤): الشركاء التجاريين لافريقيا على مستوى الصادرات والواردات ٪

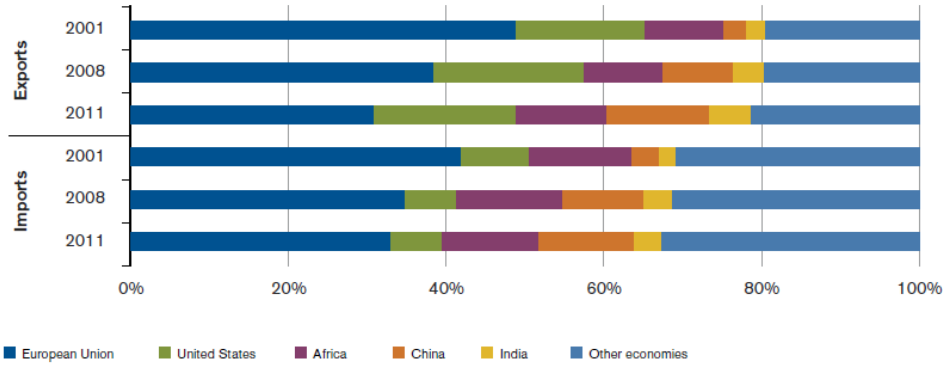

Source: Economic Commission for Africa: Economic Report on Africa: Making the Most of Africa's Commodities: Industrializing for Growth, Jobs and Economic Transformation, (Addis Ababa: Economic Commission for Africa, 2013), P.48.

ويعرض الشكل التالي حجم التبادل التجاري بين افريقيا وبعض الشركاء التجاريين بالمقارنة بحجم التجارة البينية الافريقية خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٣.

شكل رقم (٥) : التبادل التجاري بين افريقيا وبعض الشركاء التجاريين بالمقارنة بالتجارة البينية الافريقية

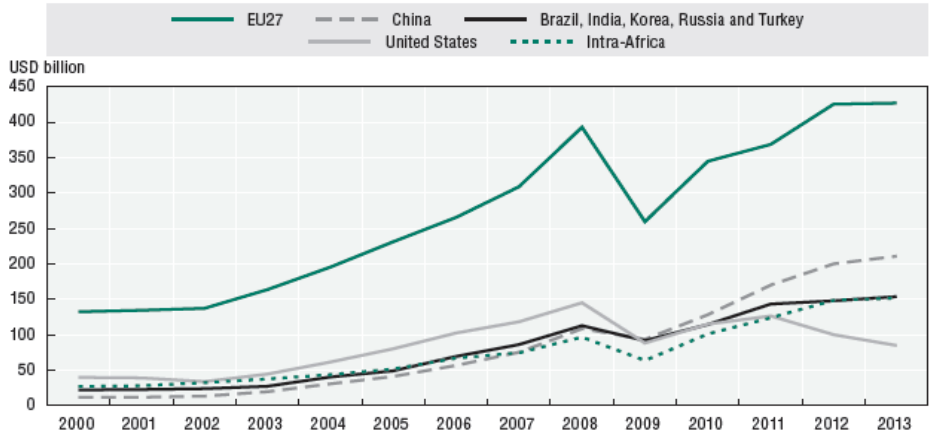

Source: Economic Commission for Africa: Economic Report on Africa 2015: Industrializing Through Trade, (Addis Ababa: Economic Commission for Africa, 2016), p.79.

ويتضح من الشكل البياني السابق ان حجم التجارة البينية الافريقية بلغ عام ٢٠١٣ حوالي ١٥٠ بليون دولار، اما حجم التجارة الافريقية مع الاتحاد الاوروبي بلغ ما يقرب من ٤٢٥ بليون دولار، والصين ٢٠٠ بليون دولار.

شكل رقم (٦): تطور الميزان التجاري في افريقيا خلال الفترة (٢٠١٠ – ٢٠١٤) ٪ من GDP

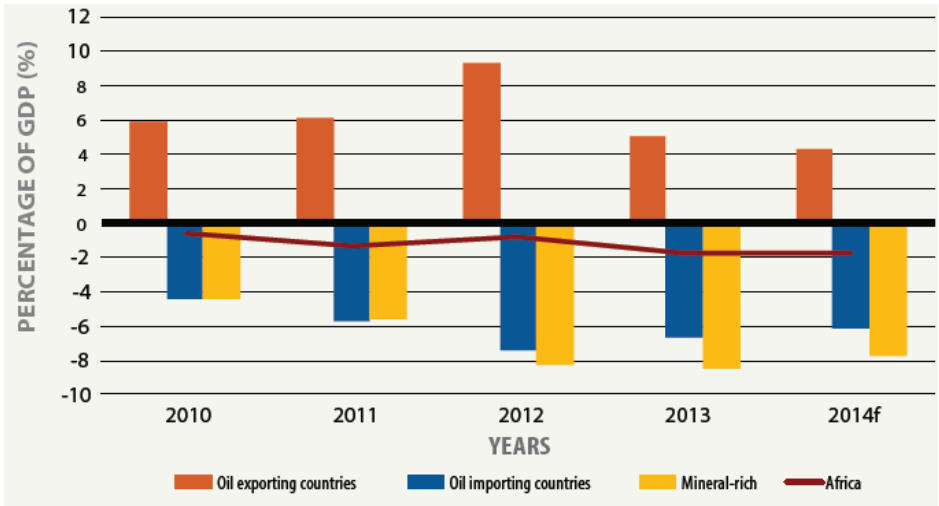

Source: Economic Commission for Africa: Economic Report on Africa 2014 Dynamic Industrial Policy in Africa: Innovative Institutions, Effective Processes and Flexible Mechanisms (Addis Ababa: Economic Commission for Africa, 2015), p. 20.

ويتضح من الشكل السابق ان القارة الافريقية تحقق عجزا على مستوى الميزان التجاري خلال الفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٤ وبالرغم من تناقص العجز عام ٢٠١٢ الا انه ارتفع مرة اخرى عامي ٢٠١٣، ٢٠١٤، وكذلك الدول الافريقية المستوردة للبترول، اما الدول الافريقية المصدرة للبترول فتحقق فائضاً خلال الفترة بأكملها.

وهناك فرص مهدرة في مجال التجارة بين البلدان الأفريقية في فئات عديدة من المنتجات، وبخاصة المنتجات الغذائية والزراعية. حيث تستأثر أفريقيا بنحو ٢٧٪ من الأراضي الصالحة للزراعة التي يمكن استغلالها لتوسع الإنتاج الزراعي، ومع ذلك يستورد العديد من البلدان الأفريقية المنتجات الغذائية والزراعية من بلدان تقع خارج القارة [٥]. ففي الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١١، بلغ عدد البلدان الأفريقية المستوردة الصافية للأغذية ٣٧ بلدًا، وبلغ عدد البلدان المستوردة الصافية للمواد الأولية الزراعية ٢٢ بلدا، في حين لم تتجاوز حصة أفريقيا من التجارة العالمية في الأغذية نسبة ١٧ .٪ علاوة على ذلك، بلغ متوسط الصادرات الأفريقية من المواد الغذائية داخل القارة ٢١٪ فقط . وتوحي هذه الحقائق بوجود فرص للتجارة الإقليمية في المنتجات الغذائية والزراعية لم تستغلها البلدان الأفريقية بعد [٦].

وتتجاوز حصة التصنيع من التجارة بين البلدان الأفريقية حصَة التصنيع من التجارة الأفريقية مع سائر بلدان العالم . ومع ذلك، تراجعت أهمية التصنيع في التجارة بين البلدان الأفريقية خلال العقد الماضي . ففي الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١١ ، بلغت حصة التصنيع من التجارة بين البلدان الأفريقية نحو ٤٣٪ مقابل ١٤٪ مع سائر بلدان العالم. ويلاحظ مع ذلك أن حصة التصنيع في كل من التجارة بين البلدان الأفريقية والتجارة مع سائر بلدان العالم سجلت انخفاضًا منذ عام ١٩٩٦، وهو ما يعكس التراجع الكبير في التصنيع الذي تشهده البلدان الأفريقية منذ التسعينيات من القرن الماضي [٧].

المبحث الثالث
وضع التجارة العربية الافريقية

المطلب الاول: تطور حجم التجارة البينية العربية الافريقية

تعرض الاشكال البيانية التالية تطور صادرات وواردات كل دولة من الدول العربية الى الدول العربية والدول الافريقية كنسبة من اجمالي صادرات الدولة خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٣.

شكل رقم (٧)
نسبة صادرات وواردات الاردن الى الدول العربية والافريقية ٪

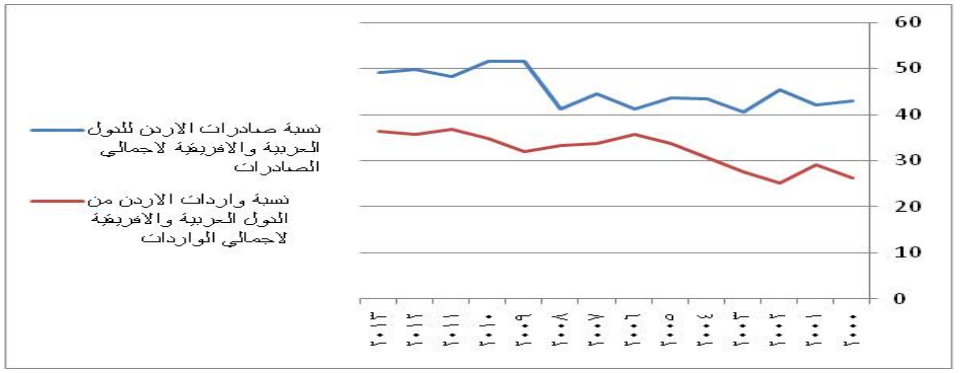

المصدر: بواسطة الباحث من بيانات صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٣، (بيروت: صندوق النقد العربي، ٢٠١٤) www.atfp.org.ae

ويتضح من الشكل البياني السابق ان الاردن تصدر ما يقرب من ٥٠٪ من صادراتها الى الدول العربية والافريقية وتستورد ما يقرب من ٣٥٪ من اجمالي وارداتها من الدول العربية والافريقية.

شكل رقم (٨) : نسبة صادرات وواردات الامارات الى الدول العربية والافريقية ٪

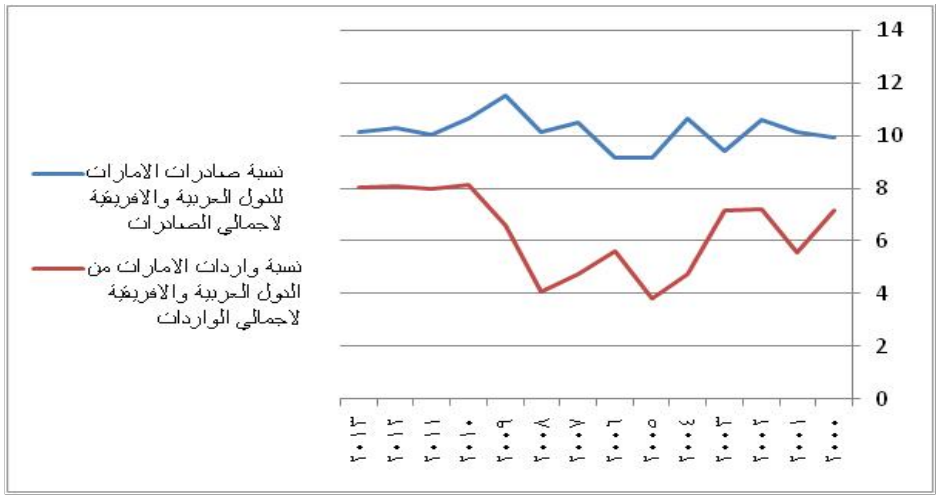

المصدر: بواسطة الباحث من بيانات صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٣، (بيروت: صندوق النقد العربي، ٢٠١٤) www.atfp.org.ae

يتضح من الشكل البياني السابق ان الامارات تصدر في المتوسط حوالي ١٠٪ من اجمالي صادراتها الى الدول العربية والافريقية وتستورد نسبة قريبة من ذلك حوالي ٧٪ من اجمالي وارداتها الى الدول العربية والافريقية.

شكل رقم (٩) : نسبة صادرات وواردات البحرين الى الدول العربية والافريقية ٪

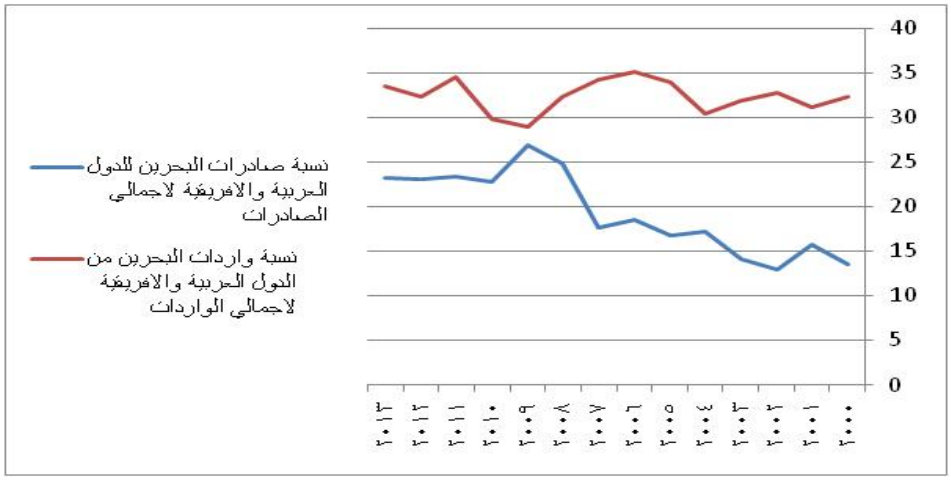

المصدر: بواسطة الباحث من بيانات صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٣، (بيروت: صندوق النقد العربي، ٢٠١٤) www.atfp.org.ae

ويتضح من الشكل البياني السابق ان البحرين تصدر ما يقرب من ٢٢٪ من صادراتها الى الدول العربية والافريقية وتستورد ما يقرب من ٣٥٪ من اجمالي وارداتها من الدول العربية والافريقية.

شكل رقم (١٠) : نسبة صادرات وواردات تونس الى الدول العربية والافريقية ٪

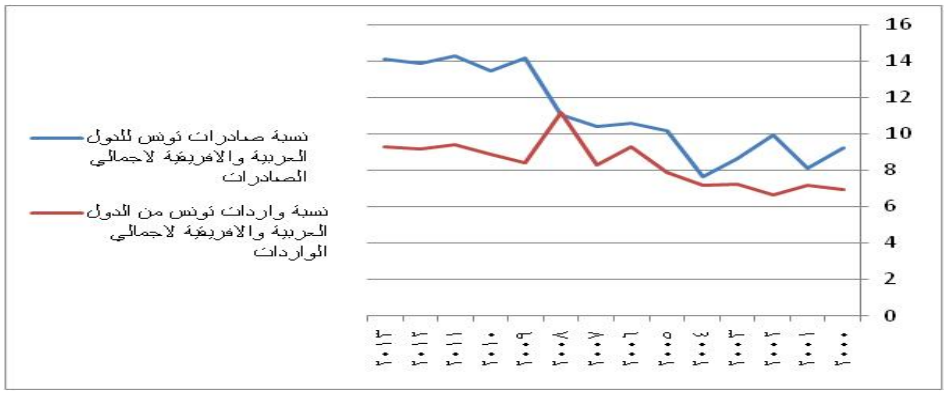

المصدر: بواسطة الباحث من بيانات صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٣، (بيروت: صندوق النقد العربي، ٢٠١٤) www.atfp.org.ae

ويتضح من الشكل البياني السابق ان تونس تصدر حوالي ١٤٪ من صادراتها الى الدول العربية والافريقية وتستورد ما يقرب من ٩٪ من اجمالي وارداتها من الدول العربية والافريقية.

شكل رقم (١١): نسبة صادرات وواردات الجزائر الى الدول العربية والافريقية ٪

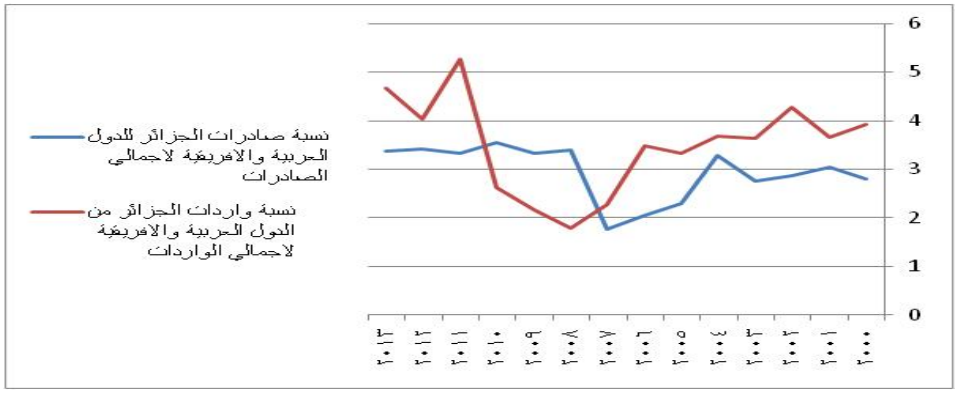

المصدر: بواسطة الباحث من بيانات صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٣، (بيروت: صندوق النقد العربي، ٢٠١٤) www.atfp.org.ae

ويتضح من الشكل البياني السابق ان الجزائر تصدر ما يقرب من ٣٪ من صادراتها الى الدول العربية والافريقية وتستورد ما يقرب من ٤,٥٪ من اجمالي وارداتها من الدول العربية والافريقية.

شكل رقم (١٢): نسبة صادرات وواردات السعودية الى الدول العربية والافريقية ٪

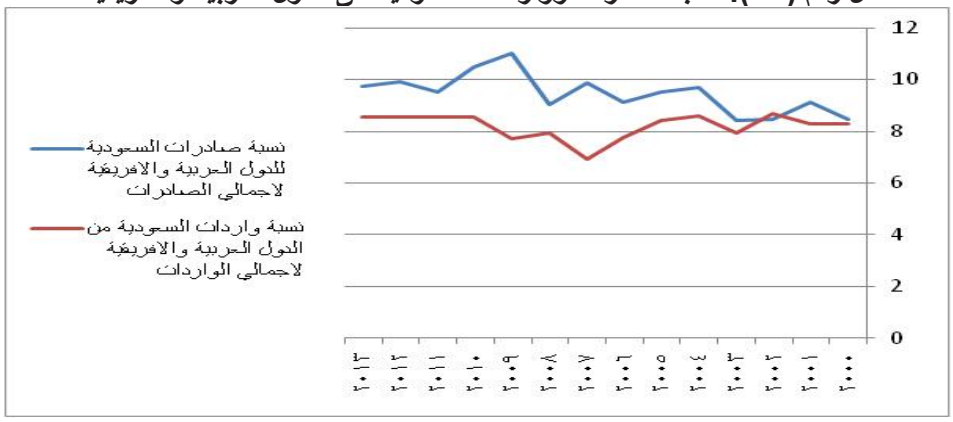

المصدر: بواسطة الباحث من بيانات صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٣، (بيروت: صندوق النقد العربي، ٢٠١٤) www.atfp.org.ae

ويتضح من الشكل البياني السابق ان السعودية تصدر حوالي ١٠٪ من صادراتها الى الدول العربية والافريقية وتستورد ما يقرب من ٨٪ من اجمالي وارداتها من الدول العربية والافريقية.

شكل رقم (١٣): نسبة صادرات وواردات السودان الى الدول العربية والافريقية ٪

المصدر: بواسطة الباحث من بيانات صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٣، (بيروت: صندوق النقد العربي، ٢٠١٤) www.atfp.org.ae

ويتضح من الشكل البياني السابق ان السودان تصدر ما يقرب من ٢٠٪ من صادراتها الى الدول العربية والافريقية وتستورد ما يقرب من ٣٠٪ من اجمالي وارداتها من الدول العربية والافريقية.

شكل رقم (١٤): نسبة صادرات وواردات سوريا الى الدول العربية والافريقية ٪

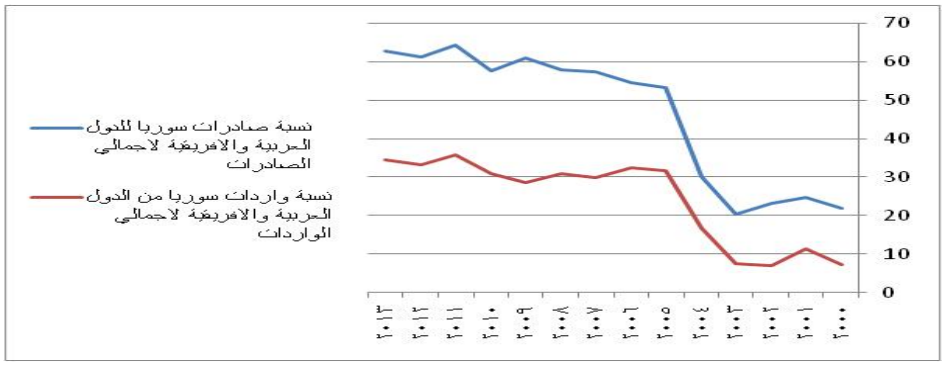

المصدر: بواسطة الباحث من بيانات صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٣، (بيروت: صندوق النقد العربي، ٢٠١٤) www.atfp.org.ae

ويتضح من الشكل البياني السابق ان سوريا تصدر ما يقرب من ٦٠٪ من صادراتها الى الدول العربية والافريقية وتستورد ما يقرب من ٣٠٪ من اجمالي وارداتها من الدول العربية والافريقية.

شكل رقم (١٥): نسبة صادرات وواردات الصومال الى الدول العربية والافريقية ٪

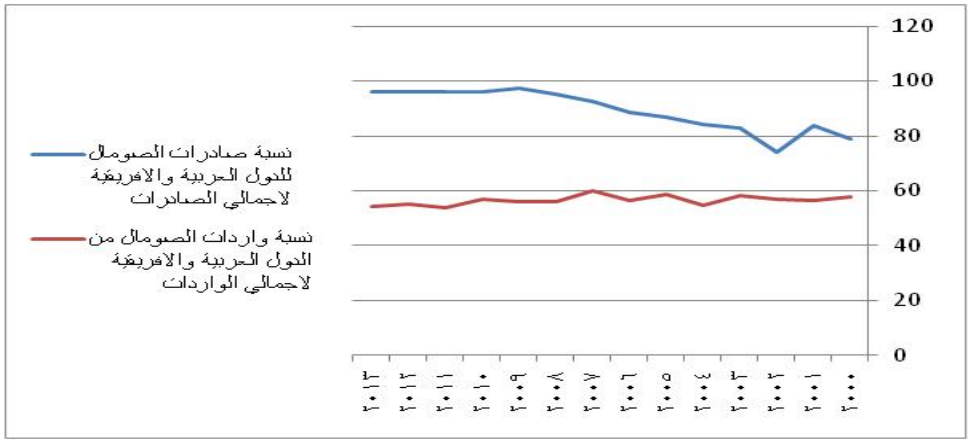

المصدر: بواسطة الباحث من بيانات صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٣، (بيروت: صندوق النقد العربي، ٢٠١٤) www.atfp.org.ae

ويتضح من الشكل البياني السابق ان الصومال تصدر معظم صادراتها الى حوالي ٩٥٪ من صادراتها الى الدول العربية والافريقية وتستورد ما يقرب من ٦٠٪ من اجمالي وارداتها من الدول العربية والافريقية.

شكل رقم (١٦): نسبة صادرات وواردات العراق الى الدول العربية والافريقية ٪

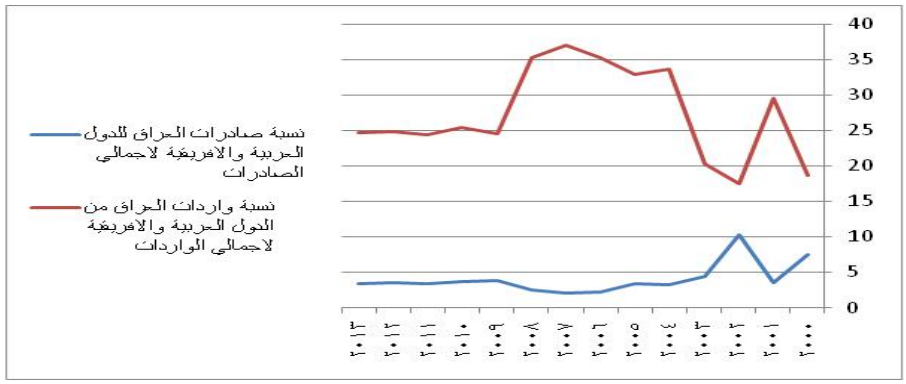

المصدر: بواسطة الباحث من بيانات صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٣، (بيروت: صندوق النقد العربي، ٢٠١٤) www.atfp.org.ae

ويتضح من الشكل البياني السابق ان العراق تصدر نسبة محدودة حوالي ٥٪ من صادراتها الى الدول العربية والافريقية وتستورد ما يقرب من ٢٥٪ من اجمالي وارداتها من الدول العربية والافريقية.

شكل رقم (١٧): نسبة صادرات وواردات عمان الى الدول العربية والافريقية ٪

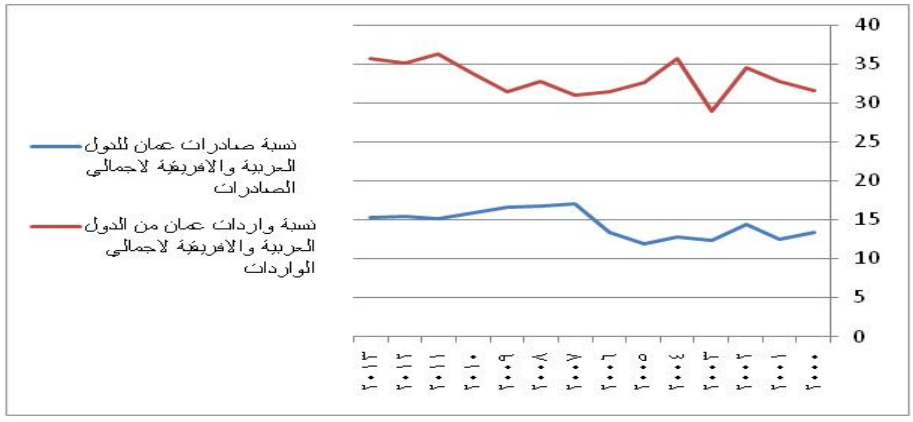

المصدر: بواسطة الباحث من بيانات صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٣، (بيروت: صندوق النقد العربي، ٢٠١٤) www.atfp.org.ae

ويتضح من الشكل البياني السابق ان عمان تصدر ما يقرب من ١٥٪ من صادراتها الى الدول العربية والافريقية وتستورد ما يقرب من ٣٥٪ من اجمالي وارداتها من الدول العربية والافريقية.

شكل رقم (١٨): نسبة صادرات وواردات قطر الى الدول العربية والافريقية ٪

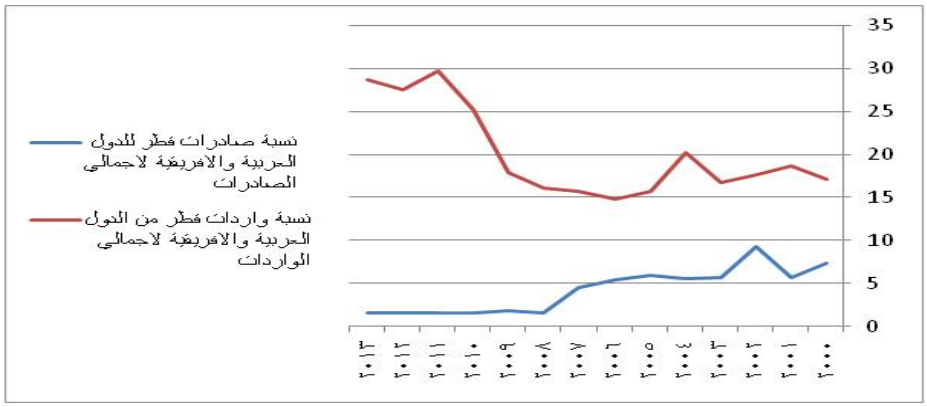

المصدر: بواسطة الباحث من بيانات صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٣، (بيروت: صندوق النقد العربي، ٢٠١٤) www.atfp.org.ae

ويتضح من الشكل البياني السابق ان قطر تصدر نسبة محدودة جدا ٢٪ من صادراتها الى الدول العربية والافريقية وتستورد ما يقرب من ٣٠٪ من اجمالي وارداتها من الدول العربية والافريقية.

شكل رقم (١٩): نسبة صادرات وواردات الكويت الى الدول العربية والافريقية ٪

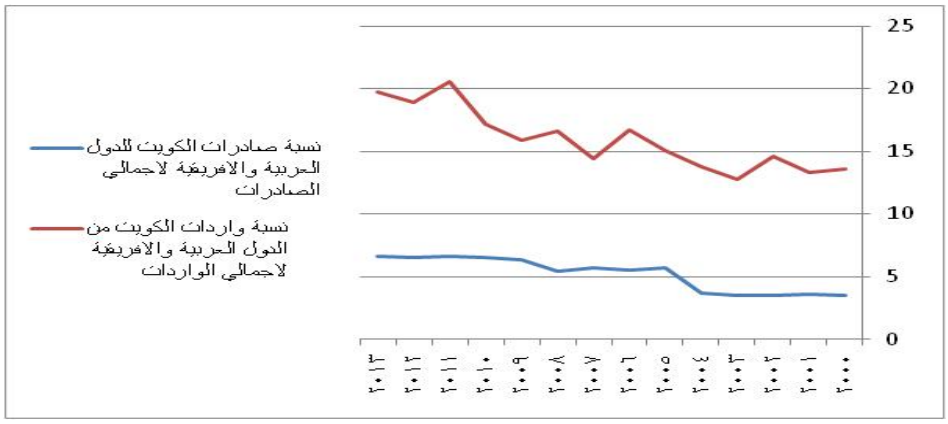

المصدر: بواسطة الباحث من بيانات صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٣، (بيروت: صندوق النقد العربي، ٢٠١٤) www.atfp.org.ae

ويتضح من الشكل البياني السابق ان الكويت تصدر ما يقرب من ٦٪ من صادراتها الى الدول العربية والافريقية وتستورد ما يقرب من ٢٠٪ من اجمالي وارداتها من الدول العربية والافريقية.

شكل رقم (٢٠): نسبة صادرات وواردات لبنان الى الدول العربية والافريقية ٪

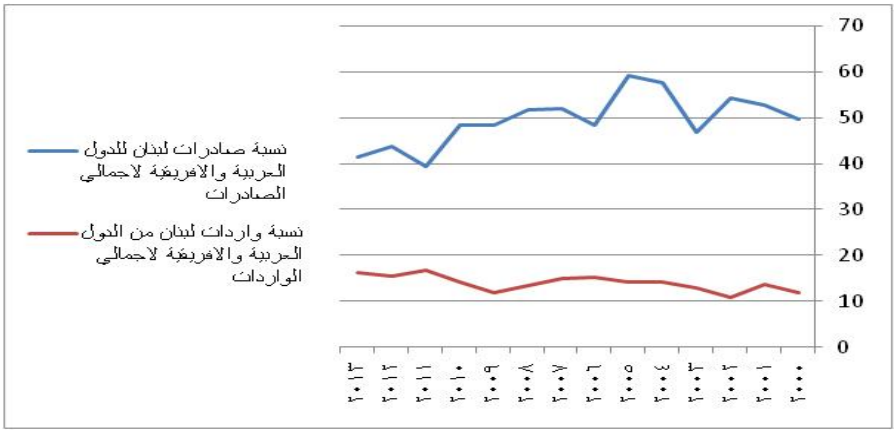

المصدر: بواسطة الباحث من بيانات صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٣، (بيروت: صندوق النقد العربي، ٢٠١٤) www.atfp.org.ae

ويتضح من الشكل البياني السابق ان لبنان تصدر حوالي ٤٠٪ من صادراتها الى الدول العربية والافريقية وتستورد ما يقرب من ١٥٪ من اجمالي وارداتها من الدول العربية والافريقية.

شكل رقم (٢١): نسبة صادرات وواردات ليبيا الى الدول العربية والافريقية ٪

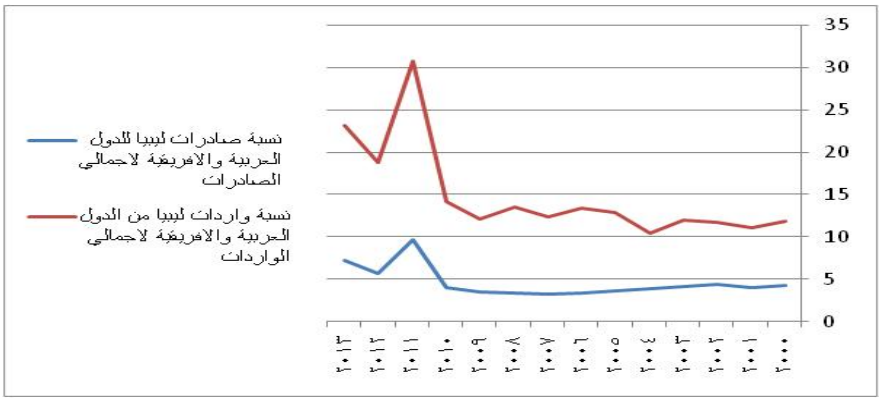

المصدر: بواسطة الباحث من بيانات صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٣، (بيروت: صندوق النقد العربي، ٢٠١٤) www.atfp.org.ae

ويتضح من الشكل البياني السابق ان ليبيا تصدر ما يقرب من ٧٪ من صادراتها الى الدول العربية والافريقية وتستورد حوالي ٢٣٪ من اجمالي وارداتها من الدول العربية والافريقية.

شكل رقم (٢٢): نسبة صادرات وواردات مصر الى الدول العربية والافريقية ٪

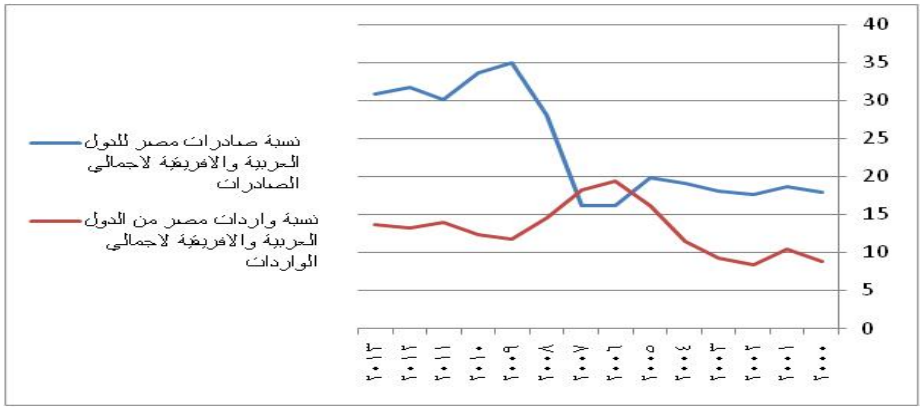

المصدر: بواسطة الباحث من بيانات صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٣، (بيروت: صندوق النقد العربي، ٢٠١٤) www.atfp.org.ae

ويتضح من الشكل البياني السابق ان مصر تصدر حوالي ٣٠٪ من صادراتها الى الدول العربية والافريقية وتستورد ما يقرب من ١٥٪ من اجمالي وارداتها من الدول العربية والافريقية.

شكل رقم (٢٣): نسبة صادرات وواردات المغرب الى الدول العربية والافريقية ٪

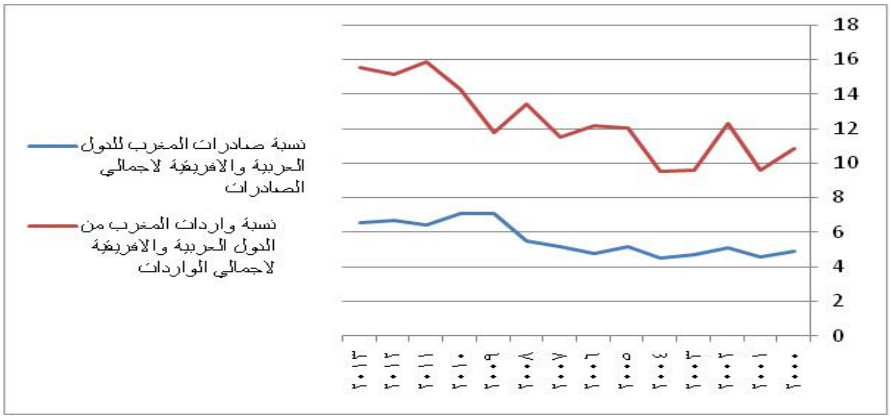

المصدر: بواسطة الباحث من بيانات صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٣، (بيروت: صندوق النقد العربي، ٢٠١٤) www.atfp.org.ae

شكل رقم (٢٤): نسبة صادرات وواردات موريتانيا الى الدول العربية والافريقية ٪

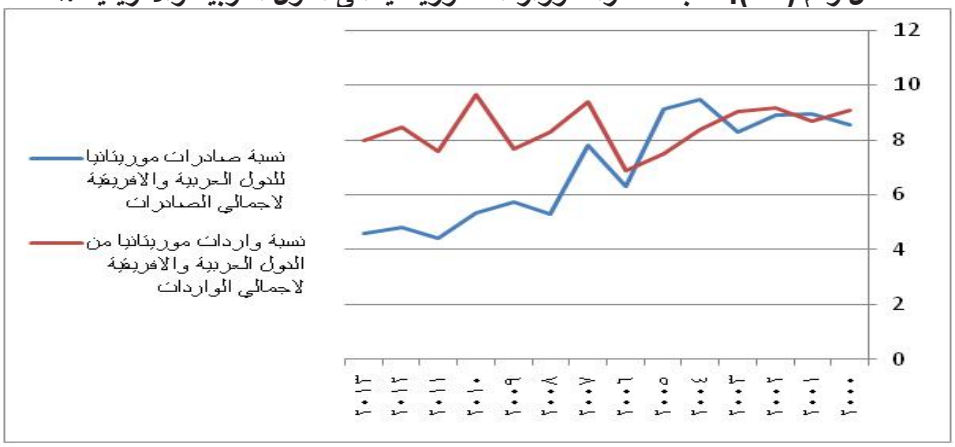

المصدر: بواسطة الباحث من بيانات صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٣، (بيروت: صندوق النقد العربي، ٢٠١٤) www.atfp.org.ae

ويتضح من الشكل البياني السابق ان موريتانيا تصدر ما يقرب من ٥٪ من صادراتها الى الدول العربية والافريقية وتستورد ما يقرب من ٨٪ من اجمالي وارداتها من الدول العربية والافريقية.

شكل رقم (٢٥): نسبة صادرات وواردات اليمن الى الدول العربية والافريقية ٪

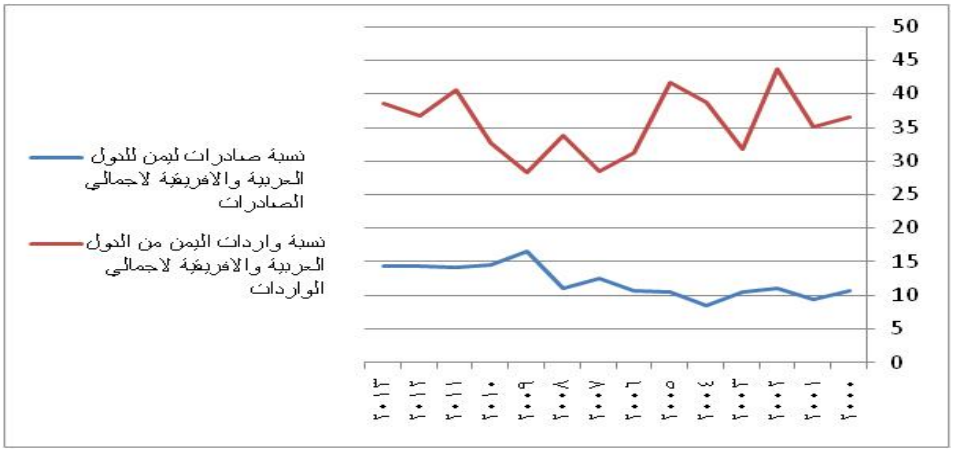

المصدر: بواسطة الباحث من بيانات صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٣، (بيروت: صندوق النقد العربي، ٢٠١٤) www.atfp.org.ae

ويتضح من الشكل البياني السابق ان اليمن تصدر ما يقرب من ١٥٪ من صادراتها الى الدول العربية والافريقية وتستورد ما يقرب من ٤٠٪ من اجمالي وارداتها من الدول العربية والافريقية.

ومما سبق من عرض لمجموعة الاشكال البيانية التي قام الباحث باعدادها وحساب نسبة صادرات وواردات الدول العربية التي توجهها الى باقي الدول العربية والافريقية، نلاحظ ان حجم التبادل التجاري بين الدول العربية والافريقية يختلف من دولة لاخرى من الدول العربية ففي بعض الاحيان توجه الدولة حوالي ٩٥٪ من صادراتها الى الدول العربية والافريقية كما في حالة الصومال ولكن في حالات اخرى توجه الدولة نسبة محدودة جدا من صادراتها الى الدول العربية والافريقية كما في حالة قطر، وهناك بعض الدول التي توجه نسبة من الصادرات تعادل بالتقريب ما يحصلون عليه من واردات من الدول العربية والافريقية كما في حالة الجزائر والسعودية والنسبة محدودة لا تتعدى ١٠٪. ويتضح ذلك بشكل اكبر من خلال المطلب التالي الذي يعرض مؤشر كثافة التجارة بين الدول العربية والافريقية.

المطلب الثاني: مؤشر كثافة تدفقات التجارة العربية الافريقية

تعرض دراسة هانيك وأويسو مؤشرا لقياس كثافة التجارة واستندوا للتوصل إلى الرقم القياسي لكثافة التجارة على النحو التالي [٨] :-

$$TII_{nm} = (X_{nm} / X_{nw})/)X_{wm}/X_{ww})$$

X_{nm} صادرات الدولة n للدولة m

X_{nw} إجمالي صادرات الدولة n للعالم

X_{wm} صادرات العالم للدولة m

X_{ww} إجمالي صادرات العالم

الرقم القياسي لكثافة التجارة بين الدول العربية والافريقية

لقد تم حساب مقياس كثافة التجارة البينية بين الدول العربية والافريقية باستخدام الصيغة التي استعان بها هانيك وأويسو.

وتم الحصول على هذه البيانات من الدورية السنوية التي يصدرها صندوق النقد الدولي Direction of Trade ، والدورية السنوية التي يصدرها البنك الدولي African Development Indicators، للحصول منهما على بيانات تغطي الفترة الزمنية الخاصة بالتحليل ٢٠٠٠ – ٢٠١٣. حيث قام الباحث بحساب مؤشر الرقم القياسي لكثافة التجارة بين الدول العربية والفريقية بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS.

وتتمثل النتائج التي تم الحصول عليها في الجدول التالي حيث انه اذا اخذ هذا المؤشر قيمة اكبر من ١ فإن يدل على ان المعدل مقبول لتدفقات التجارة البينية العربية الافريقية واذا اخذ قيمة اقل من ١ فانه يدل على وضع غير مقبول وغير جيد لتدفقات التجارة العربية الافريقية. وقد تم التمييز بين الدول العربية والدول الافريقية غير العربية لتوضيح العلاقة بين الطرفين وتم حساب المؤشر مرة بالنسبة لكثافة التجارة بين الدولة والدول العربية ومرة بالنسبة لكثافة التجارة بين الدولة والدول الافريقية غير العربية ومرة ثالثة لكثافة التجارة بين الدولة وكلا من الدول العربية والافريقية.

جدول رقم (٣) : الرقم القياسي لكثافة التجارة بين الدول العربية والافريقية خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠١٣

الدولة	المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الاردن	كثافة التجارة مع الدول العربية	1.022	0.865	1.022	0.865	0.687	0.601	0.569	0.564	0.43	0.574	0.574	0.469	0.574	0.469
	كثافة التجارة مع الدول الافريقية غير العربية	0.02	0.007	0.02	0.007	0.043	0.014	0.005	0.006	0.003	0.009	0.023	0.019	0.023	0.019
	كثافة التجارة مع الدول العربية والافريقية	1.043	0.872	1.043	0.872	0.73	0.615	0.573	0.57	0.433	0.583	0.597	0.488	0.597	0.488
الامارات	كثافة التجارة مع الدول العربية	0.03	0.021	0.036	0.025	0.017	0.01	0.01	0.01	0.008	0.01	0.01	0.008	0.009	0.009
	كثافة التجارة مع الدول الافريقية غير العربية	0.005	0.004	0.005	0.005	0.003	0.002	0.002	0.002	0.001	0.002	0.002	0.001	0.002	0.001
	كثافة التجارة مع الدول العربية والافريقية	0.035	0.025	0.041	0.03	0.019	0.013	0.012	0.012	0.009	0.012	0.011	0.009	0.011	0.01
البحرين	كثافة التجارة مع الدول العربية	0.336	0.353	0.353	0.319	0.387	0.343	0.354	0.302	0.324	0.393	0.302	0.302	0.359	0.302
	كثافة التجارة مع الدول الافريقية غير العربية	0.056	0.071	0.039	0.072	0.071	0.06	0.072	0.059	0.05	0.079	0.055	0.05	0.064	0.052
	كثافة التجارة مع الدول العربية والافريقية	0.392	0.425	0.392	0.391	0.458	0.403	0.426	0.361	0.374	0.472	0.356	0.352	0.423	0.354
تونس	كثافة التجارة مع الدول العربية	0.114	0.091	0.114	0.091	0.074	0.102	0.103	0.085	0.073	0.106	0.091	0.092	0.091	0.092
	كثافة التجارة مع الدول الافريقية غير العربية	0.008	0.007	0.008	0.007	0.007	0.01	0.011	0.01	0.007	0.013	0.012	0.012	0.012	0.012
	كثافة التجارة مع الدول العربية والافريقية	0.122	0.098	0.122	0.098	0.08	0.113	0.114	0.095	0.08	0.119	0.103	0.104	0.103	0.104
الجزائر	كثافة التجارة مع الدول العربية	0.026	0.022	0.026	0.022	0.024	0.017	0.015	0.011	0.014	0.012	0.015	0.013	0.015	0.013
	كثافة التجارة مع الدول الافريقية غير العربية	0.002	4E-04	0.002	4E-04	5E-04	3E-04	2E-04	2E-04	0.002	7E-04	3E-04	2E-04	3E-04	2E-04

	كثافة التجارة مع الدول العربية والافريقية	0.028	0.022	0.028	0.022	0.025	0.017	0.016	0.011	0.015	0.013	0.016	0.013	0.016	0.013
السعودية	كثافة التجارة مع الدول العربية	0.029	0.026	0.029	0.026	0.028	0.022	0.019	0.018	0.013	0.018	0.017	0.013	0.017	0.013
	كثافة التجارة مع الدول الافريقية غير العربية	0.002	0.002	0.002	0.002	0.002	0.002	0.002	0.001	0.001	0.001	0.001	0.001	0.001	0.001
	كثافة التجارة مع الدول العربية والافريقية	0.031	0.028	0.031	0.028	0.03	0.024	0.021	0.019	0.014	0.019	0.018	0.014	0.018	0.014
السودان	كثافة التجارة مع الدول العربية	0.705	1.328	0.705	1.328	0.376	0.176	0.194	0.095	0.124	0.131	0.256	0.398	0.256	0.398
	كثافة التجارة مع الدول الافريقية غير العربية	0.011	0.04	0.011	0.04	0.014	0.026	0.018	0.006	5E-04	0.014	0.025	0.061	0.025	0.061
	كثافة التجارة مع الدول العربية والافريقية	0.716	1.368	0.716	1.368	0.39	0.202	0.212	0.101	0.125	0.145	0.281	0.46	0.281	0.46
سوريا	كثافة التجارة مع الدول العربية	0.373	0.293	0.373	0.293	0.649	0.54	0.525	0.476	0.389	0.447	0.408	0.468	0.408	0.468
	كثافة التجارة مع الدول الافريقية غير العربية	0.004	9E-04	0.004	9E-04	0.001	6E-04	8E-04	6E-04	7E-04	7E-04	5E-04	5E-04	5E-04	5E-04
	كثافة التجارة مع الدول العربية والافريقية	0.377	0.294	0.377	0.294	0.65	0.541	0.526	0.476	0.39	0.447	0.409	0.468	0.409	0.468
الصومال	كثافة التجارة مع الدول العربية	19.49	23.46	19.49	23.46	20.32	19.95	16.79	16.72	13.8	14.68	13.18	10.84	13.18	10.84
	كثافة التجارة مع الدول الافريقية غير العربية	2.631	0.878	2.631	0.878	0.922	0.84	0.714	0.722	0.602	0.569	0.505	0.412	0.505	0.412
	كثافة التجارة مع الدول العربية والافريقية	22.12	24.34	22.12	24.34	21.24	20.79	17.5	17.44	14.4	15.25	13.69	11.26	13.69	11.26
العراق	كثافة التجارة مع الدول العربية	0.198	0.121	0.198	0.121	0.042	0.037	0.027	0.024	0.021	0.025	0.023	0.018	0.023	0.018
	كثافة التجارة مع الدول الافريقية غير العربية	0	3E-05	0	3E-05	7E-05	3E-05	3E-05	2E-05	1E-05	1E-05	8E-06	3E-06	8E-06	3E-06
	كثافة التجارة مع الدول العربية والافريقية	0.198	0.121	0.198	0.121	0.042	0.038	0.027	0.024	0.021	0.025	0.023	0.018	0.023	0.018
عمان	كثافة التجارة مع الدول العربية	0.268	0.228	0.268	0.228	0.201	0.197	0.197	0.184	0.129	0.149	0.132	0.111	0.132	0.111

	كثافة التجارة مع الدول الافريقية غير العربية	0.013	0.004	0.013	0.004	0.002	0.002	0.001	0.001	0.001	0.001	0.001	0.001	0.001	0.001
	كثافة التجارة مع الدول العربية والافريقية	0.281	0.232	0.281	0.232	0.203	0.199	0.198	0.185	0.131	0.15	0.133	0.112	0.133	0.112
قطر	كثافة التجارة مع الدول العربية	0.267	0.138	0.267	0.138	0.123	0.084	0.052	0.033	0.01	0.011	0.013	0.012	0.013	0.012
	كثافة التجارة مع الدول الافريقية غير العربية	0.002	0.007	0.002	0.007	0.005	0.004	0.002	7E-04	1E-06	1E-05	6E-06	1E-05	6E-06	1E-05
	كثافة التجارة مع الدول العربية والافريقية	0.269	0.145	0.269	0.145	0.128	0.088	0.054	0.033	0.01	0.011	0.013	0.012	0.013	0.012
الكويت	كثافة التجارة مع الدول العربية	0.044	0.035	0.044	0.035	0.039	0.054	0.053	0.046	0.037	0.052	0.05	0.051	0.05	0.051
	كثافة التجارة مع الدول الافريقية غير العربية	0.002	0.003	0.002	0.003	8E-04	7E-04	7E-04	9E-04	7E-04	9E-04	9E-04	8E-04	9E-04	8E-04
	كثافة التجارة مع الدول العربية والافريقية	0.046	0.038	0.046	0.038	0.04	0.055	0.053	0.046	0.037	0.053	0.051	0.052	0.051	0.052
لبنان	كثافة التجارة مع الدول العربية	0.928	0.756	0.928	0.756	0.796	0.874	0.771	0.708	0.529	0.447	0.45	0.343	0.45	0.343
	كثافة التجارة مع الدول الافريقية غير العربية	0.052	0.051	0.052	0.051	0.045	0.059	0.059	0.055	0.043	0.032	0.036	0.033	0.036	0.033
	كثافة التجارة مع الدول العربية والافريقية	0.981	0.807	0.981	0.807	0.841	0.933	0.83	0.763	0.572	0.479	0.486	0.376	0.486	0.376
ليبيا	كثافة التجارة مع الدول العربية	0.09	0.081	0.09	0.081	0.065	0.059	0.051	0.042	0.029	0.026	0.033	0.213	0.033	0.213
	كثافة التجارة مع الدول الافريقية غير العربية	0.001	2E-04	0.001	2E-04	4E-05	1E-04	3E-04	4E-05	4E-04	3E-04	3E-04	0.003	3E-04	0.003
	كثافة التجارة مع الدول العربية والافريقية	0.091	0.081	0.091	0.081	0.065	0.06	0.051	0.042	0.03	0.026	0.033	0.216	0.033	0.216
مصر	كثافة التجارة مع الدول العربية	0.156	0.19	0.156	0.19	0.191	0.139	0.122	0.097	0.085	0.12	0.107	0.091	0.107	0.091
	كثافة التجارة مع الدول الافريقية غير العربية	0.01	0.016	0.01	0.016	0.013	0.009	0.006	0.007	0.01	0.006	0.008	0.006	0.008	0.006
	كثافة التجارة مع الدول العربية والافريقية	0.166	0.206	0.166	0.206	0.204	0.147	0.127	0.104	0.095	0.126	0.115	0.097	0.115	0.097

المغرب	كثافة التجارة مع الدول العربية	0.037	0.029	0.037	0.025	0.026	0.022	0.019	0.017	0.024	0.025	0.018	0.025	0.018	0.018
	كثافة التجارة مع الدول الافريقية غير العربية	0.014	0.012	0.014	0.012	0.01	0.011	0.01	0.007	0.011	0.011	0.01	0.011	0.01	0.01
	كثافة التجارة مع الدول العربية والافريقية	0.051	0.041	0.051	0.041	0.035	0.038	0.033	0.029	0.035	0.036	0.028	0.036	0.028	0.028
موريتانيا	كثافة التجارة مع الدول العربية	0.276	0.256	0.276	0.256	0.455	0.393	0.193	0.298	0.061	0.094	0.021	0.033	0.021	0.021
	كثافة التجارة مع الدول الافريقية غير العربية	0.905	0.769	0.905	0.769	0.714	0.61	0.54	0.457	0.375	0.317	0.22	0.345	0.22	0.22
	كثافة التجارة مع الدول العربية والافريقية	1.181	1.024	1.181	1.024	1.17	1.003	0.733	0.756	0.437	0.411	0.241	0.379	0.241	0.241
اليمن	كثافة التجارة مع الدول العربية	0.458	0.285	0.458	0.285	0.285	0.317	0.209	0.215	0.271	0.175	0.261	0.247	0.261	0.261
	كثافة التجارة مع الدول الافريقية غير العربية	0.003	0.015	0.003	0.015	0.004	0.004	0.005	0.003	0.003	0.002	0.003	0.003	0.003	0.003
	كثافة التجارة مع الدول العربية والافريقية	0.462	0.301	0.462	0.301	0.289	0.321	0.214	0.218	0.275	0.177	0.263	0.249	0.263	0.263

المصدر: حسب بواسطة الباحث

ويتضح من خلال الجدول السابق ان قيم هذا المؤشر محدودة بين الدول العربية والافريقية حيث لا تتعدى الواحد الصحيح خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٣ الا في بعض الدول مثل الاردن، السودان، الصومال، موريتانيا. اما بالنسبة لباقي الدول فقيمة المؤشر اقل من الواحد الصحيح مما يدل على مستوى ضعيف من العلاقات التجارية. وان الدول العربية تتجه بعلاقتها التجارية الى العالم الخارجي وليس الى الدول العربية والدول الافريقية وان العلاقات التجارية بين الطرفين في حاجة ماسة الى التدعيم وان تصبح الدول العربية هي السبيل والملاذ الى الدول الافريقية والعكس.

المطلب الثالث: نماذج للتعاون بين الدول العربية والافريقية

لقد أدركت دول الخليج العربي أنه لتحقيق الأمن الغذائي فلا بد أن تتجه إلى التنمية الزراعية، وهو ما جعل الخيار الإستراتيجي للخليج هو تحقيق تنمية زراعية بشراء الأراضي أو تأجيرها أو توجيه الاستثمارات نحو دول حوض النيل. فبادرت المملكة العربية السعودية بإعلان أنها على استعداد لشراء المياه من أية دولة بها فائض مائي، وتعدى هذا الأمر إلى شراء الأراضي أو تأجيرها، لاسيما في القارة الأفريقية، مع توجه السياسات الأفريقية نحو الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية.

ولهذا رأت دول الخليج أن تدفع مواطنيها وشركاتها للاستثمار الزراعي صوب دول حوض النيل، وعقد اتفاقيات شراكة مع عدد من التجمعات الاقتصادية الأفريقية، مثل الكوميسا التي تضم ١٩ دولة أفريقية في شرق وجنوب القارة. وتداعت إلى عقد مؤتمر الاستثمار الخليجي الأفريقي الأول بالرياض، في أبريل ٢٠١٠، بمشاركة سبع دول أفريقية منها تنزانيا، وكينيا، والكونغو الديموقراطية. ونظمت غرفة تجارة وصناعة الشارقة، في فبراير ٢٠٠٩، لقاءات في كل من كينيا وإثيوبيا، بهدف تطوير العلاقات الثنائية في مختلف المجالات، وأهمها المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، والبدء في مشاريع ومبادرات بين رجال

الأعمال والهيئات الاقتصادية، وتشجيع التبادل التجاري على نطاق واسع، وكذا في المجال الزراعي [٩].

وحظت السودان باهتمام خليجي كبير، حيث بادر عدد كبير من رجال الأعمال الخليجيين إلى شراء مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية موزعة على معظم ولايات السودان. حيث يمتلك السودان حوالي ٤٨٪ من جملة الأراضي الزراعية في الوطن العربي، أي نحو ٩٠ مليون هكتار. وتوجهت الاستثمارات السعودية الزراعية في السودان لنحو ٢٥٠ ألف فدان في ولاية نهر النيل، وشمال السودان. وقد تمكنت مجموعة حائل للتنمية الزراعية السعودية من استغلال نحو ١٠ آلاف هكتار من الأراضي الزراعية السودانية المطلة على نهر النيل، ودفعت مقابل ذلك للحكومة السودانية ما يزيد عن ٩٩ مليون دولار [١٠].

وتُعد الاستثمارات الزراعية الإماراتية هي الأكبر بين دول الخليج العربي في السودان، حيث تُقام على مساحة كبيرة تقارب المليون فدان في عدة ولايات، أهمها مشروع زايد الخير على مساحة ٤٠ ألف فدان في ولاية الجزيرة. كما أن شركة الروابي الإماراتية تعمل أيضاً في شمال السودان بالتعاون مع الهيئة العربية للاستثمار الزراعي، وتتمتع الإمارات العربية عامة بعلاقات اقتصادية قوية مع السودان [١١].

كما قامت حكومة قطر بتأسيس مشروع مشترك مع الحكومة السودانية لإنتاج القمح والذرة والحبوب الزيتية. كما وقع مستثمرون كويتيون من القطاع الخاص اتفاقاً مع حكومة السودان لاستزراع نحو ٤٠ ألف فدان في ولاية النيل الأبيض. وفي إثيوبيا يقوم عدد من رجال الأعمال السعوديون بالاستثمار في الأراضي الزراعية بمساحات كبيرة تقارب عشرة ملايين فدان. وفي دلتا نهر تانا بكينيا، تمكنت مؤسسة قطرية من الحصول على ١٤٠ ألف هكتار من الأراضي الزراعية، من خلال صفقة وُقعت عام ٢٠٠٨، حيث تتمكن قطر بموجبها من حق استغلال هذه الأراضي، بينما تحصل كينيا على تمويل قطري لاستكمال منشآت بحرية [١٢].

المبحث الرابع

نموذج لقياس محددات كثافة التجارة بين الدول العربية والافريقية

المطلب الاول: عرض نموذج القياس والبيانات المستخدمة

ومن الدراسات المرجعية التي تعرضت لقياس كثافة التجارة والتعرف على محدداتها، دراسة فورتن وبريتشت (Foroutan, Faezeh & Pritchett, Iant) والتي قدمت عام ١٩٩٣ هذا بالإضافة إلى دراسة هانينك وأويسو (Hanink & Owusu, 1998) حيث عرضت لاستخدام أدوات تحليل خاصة بقياس كثافة التجارة ومحدداتها. فقد استند الكاتبان على أن زيادة كثافة التجارة تعتبر دليلاً كافياً للحكم على نجاح مرحلة التكامل وبالتالي فإن إهتمامهما انصب على طريقة قياس هذه الكثافة باستخدام نموذج الجاذبية بعد توصيفه بمتغيرات حقيقية وأخرى صورية (١٣).

واستناداً للنموذج الذي قدمه فورتن وبريتشت فيمكن تقديم النموذج التالي لمحددات كثافة التجارة بين الدول العربية والافريقية:-

$$TRF/\ TRT = f\ (GDP_A, GDP_F, GDP_A \text{ per capita}, GDP_F \text{ per capita}, D_1)$$

TRT الرقم القياسي لكثافة التجارة بين الدول العربية والدول الافريقية

TRF الرقم القياسي لكثافة التجارة بين الدول العربية والدول الافريقية غير العربية

GDPA الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية

GDPF الناتج المحلي الإجمالي للدول الافريقية

GDPA per capita متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية

GDPF per capita متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول الافريقية

D_1 متغير صوري يعبر عن حالة الاستقرار في الدول العربية، حيث يأخذ القيمة ١ إذا كان هناك استقرار، القيمة صفر إذا لم يكن هناك استقرار.

وتم إجراء النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية مستعينا ببرنامج Eview وذلك باستخدام بيانات Direction of Trade،African Development Indicators، قاعدة بيانات البنك الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٣.

المطلب الثاني: نتائج القياس

تم اجراء نموذجين لتوضيح محددات كثافة التجارة بين الدول العربية والافريقية ونعرض فيما يلي نتائج تقدير كل نموذج:-

النموذج الاول

يشير النموذج الاول الى الرقم القياسي لكثافة التجارة بين الدول العربية والدول الافريقية غير العربية باعتباره المتغير التابع الذي يحاول النموذج قياس علاقته بالمتغيرات المستقلة المتمثلة في الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية GDPA، والناتج المحلي الاجمالي للدول الافريقية GDPF، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية GDPPCA، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الدول الافريقية GDPPCF، والمتغير الصوري D1 الذي يعبر عن حالة الاستقرار في الدول العربية، وبعد تقدير معلمات النموذج كان شكل المعادلة المقدرة على النحو التالي:-

$$TRF = 0.668636473 1 + 2.691685 03e-07 * GDPA + 4.473619832e-08 * GDPF - 0.000107659413*GDPPCA-0.000663429085*GDPPCF+ 0.009036485151*D1$$

وجاءت نتائج تقدير المعلمات كما يعرضها الجدول التالي:-

جدول رقم (٤): نتائج تقدير معلمات النموذج الاول

المتغيرات	قيمة المعلمة	الانحراف المعياري	قيمة t	درجة المعنوية
Concept	0.668636	0.292199	2.288289	0.0514
GDPA	2.69E-07	2.03E-07	1.329177	0.2204
GDPF	4.47E-08	1.11E-07	0.403741	0.6970
GDPPCA	-0.000108	8.39E-05	-1.283767	0.2352
GDPPCF	-0.000663	0.000497	-1.334911	0.2186
D1	0.009036	0.023281	0.388151	0.7080
قيمة دربن واتسون	2.940958	R squared	0.801608	Adjusted R squared	0.677613

المصدر: اعداد الباحث من بيانات النموذج باستخدام برنامج Eview

وتشير قيم المعلمات المقدرة الى وجود علاقة طردية بين الرقم القياسي لكثافة التجارة بين الدول العربية والدول الافريقية غير العربية وبين الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية والناتج المحلي الاجمالي للدول الافريقية، ولكن هناك علاقة عكسية بين المتغير التابع ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الدول الافريقية، وهناك علاقة طردية بين المتغير التابع والمتغير الصوري الذي يعبر عن حالة الاستقرار فكلما زاد استقرار الدولة كلما زادت علاقتها التجارية مع العالم الخارجي. وتشير النتائج الى ان قيمة كلا من R^2 , R مرتفعة حيث بلغت قيمة (R^2) ٨٠٪ مما يشير إلى ارتفاع درجة العلاقة الإرتباطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وأن المتغيرات المستقلة تفسر حوالي ٨٠٪ من التغيرات في المتغير التابع..

النموذج الثاني

يشير النموذج الثاني الى الرقم القياسي لكثافة التجارة بين الدول العربية والدول الافريقية باعتباره المتغير التابع الذي يحاول النموذج قياس علاقته بالمتغيرات المستقلة المتمثلة في الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية GDPA، والناتج المحلي الاجمالي للدول الافريقية GDPF، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي

الاجمالي في الدول العربية GDPPCA، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الدول الافريقية GDPPCF، والمتغير الصوري D[1] الذي يعبر عن حالة الاستقرار في الدول العربية، وبعد تقدير معلمات النموذج كان شكل المعادلة المقدرة على النحو التالي:-

$$TRT = 3.680052329 + 8.255514549e-08 * GDPA + 6.624044496e-07 * GDPF - 0.0001692113898*GDPPCA-0.002900374058*GDPPCF +0.03054811574*D1$$

جدول رقم (٥): نتائج تقدير معلمات النموذج الثاني

المتغيرات	قيمة المعلمة	الانحراف المعياري	قيمة t	درجة المعنوية
Concept	3.680052	0.939169	3.918413	0.0044
GDPA	8.26E-08	6.51E-07	0.126835	0.9022
GDPF	6.62E-07	3.56E-07	1.859955	0.0999
GDPPCA	-0.000169	0.000270	-0.627768	0.5477
GDPPCF	-0.002900	0.001597	-1.815714	0.1070
D1	0.030548	0.074828	0.408245	0.6938
قيمة دربن واتسون	2.584692	**R squared**	0.953428	**Adjusted R squared**	0.924321

المصدر: اعداد الباحث من بيانات النموذج باستخدام برنامج Eview

وتشير قيم المعلمات المقدرة الى وجود علاقة طردية بين الرقم القياسي لكثافة التجارة بين الدول العربية والدول الافريقية وبين الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية والناتج المحلي الاجمالي للدول الافريقية، ولكن هناك علاقة عكسية بين المتغير التابع ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الدول الافريقية، وهناك علاقة طردية بين المتغير التابع والمتغير الصوري الذي يعبر عن حالة الاستقرار فكلما زاد استقرار الدولة كلما زادت علاقتها التجارية مع العالم الخارجي. وتشير النتائج الى ان قيمة

كلا من R^2 , R مرتفعة جدا حيث بلغت قيمة (R^2) ٩٥٪ مما يشير إلى ارتفاع درجة العلاقة الإرتباطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وأن المتغيرات المستقلة تفسر حوالي ٩٥٪ من التغيرات في المتغير التابع، ومن الواضح ان هذا النموذج افضل من النموذج الاول في قياس العلاقة بين الرقم القياس لكثافة التجارة بين الدول العربية والدول الافريقية والمتغيرات المستقلة المفسرة له.

المبحث الخامس

عقبات تواجه التجارة العربية الافريقية وسبل مواجهتها

المطلب الاول: العقبات التي تعوق التبادل التجاري بين الدول العربية والافريقية:

يعوق التبادل التجاري بين الدول العربية والدول الافريقية عدد من العقبات يمكن سردها على النحو التالي:-

تتفاوت الدول العربية والدول الافريقية من حيث درجات النمو الاقتصادي. هذا بالاضافة الى اختلاف الأنظمة الاقتصادية، مما يؤدي إلى صعوبة تنسيق السياسات الاقتصادية.

١. ضعف القاعدة الإنتاجية والتوجه الخارجي لإستراتيجية التنمية في الدول العربية والافريقية .
٢. التبعية الاقتصادية والمالية للدول المتقدمة، وهذه التبعية تجعل المصالح الخاصة أكثر إلحاحا من السعي لتحقيق المصلحة العامة لمجموع الدول العربية او الافريقية.
٣. البنيان التنافسي لاقتصاديات الدول العربية والافريقية، فهناك عدد كبير من الصناعات المتماثلة المتنافسة ذات الإنتاجية المنخفضة ونفقات الإنتاج المرتفعة التي لا تنتج إلا في ظل الحماية، هذا بالاضافة الى اختلال الهياكل الاقتصادية للدول الافريقية، ويتضح ذلك من اعتمادها في معظمها على سلعة واحدة أو عدد قليل من السلع، حيث لا تستطيع أن تدفع معدلات التنمية في الأجل الطويل أو تحقيق الإستقرار الاقتصادي في الأجل القصير.

٤. ضعف وتدهور قطاع النقل والمواصلات، وعدم وجود خطوط ملاحية جوية منتظمة بين الدول العربية ومعظم دول أفريقيا فعلى سبيل المثال تم الغاء رحلات الطيران التابعة لشركة مصر للطيران الى العديد من دول الشرق والجنوب الافريقي مثل اثيوبيا وتنزانيا.

٥. ارتفاع أسعار الشحن الى افريقيا وتحكم شركات الشحن الأجنبية فى فترة الشحن التى قد تصل الى ٢٨ يوم وسيطرة الوكلاء التجاريين فى بعض الدول الأوروبية ودول جنوب شرق آسيا علي معظم حجم التجارة الأفريقية.

٦. عدم وجود نظام تأميني محلي فعال لخدمة المصدرين وكذلك عدم وجود أفرع للبنوك العربية في معظم الدول الأفريقية، هذا بالاضافة الى عدم وجود سياسة تسويقية للترويج للمنتجات العربية عبر وسائل الاعلام المختلفة في السوق الأفريقي (١٤).

المطلب الثاني: سبل تعزيز حجم التجارة البينية العربية الافريقية

ينبغي أن تعالج الحكومات العربية والأفريقية القيود المفروضة على التجارة نتيجة الافتقار إلى البنى التحتية المتعلقة بالنقل والطاقة والاتصالات، فلا بد من تحفيز المزيد من الاستثمار الخاص في البنى التحتية عن طريق إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص. هذا بالاضافة الى مسألة زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الأفريقية، عن طريق منح المؤسسات التصديرية إعانات بهدف الحدّ من تكلفة ألمدخلات من عوامل الإنتاج، وتحسين فرص الحصول على التمويل بتكلفة منخفضة، وتنمية مهارات القوى العاملة . وتحتاج الحكومات الأفريقية كذلك إلى إستخدام حوافز إقتصادية لدعم الشركات المحلية في تنمية القدرات الإبتكارية الضرورية لنجاح عملية التصدير، وإنشاء آلية ذات مصداقية للحوار بين الدولة وقطاع الأعمال (١٥).

إن تطوير شبكات الإنتاج أمر ضروري للإرتقاء بالقدرة التنافسية وبمعايير الجودة ولتوسيع قاعدة التصنيع في الدول العربية والإفريقية. وينبغي على هذه الدول

أن تنظر إلى تنمية شبكات الإنتاج كجزء من إستراتيجية شاملة تهدف إلى تحسين القدرة التنافسية الدولية، وأن يتم ذلك عن طريق زيادة الإستثمار، وتوفير خدمات الأعمال التجارية والمعلومات المتعلقة بالأسواق، وبناء الروابط بين الشركات والاستثمار في التعليم والإبتكار [١٦].

إن إزالة الحواجز التجارية على أهميتها لن تؤدي إلى توسع كبير في التجارة بين البلدان العربية والأفريقية إذا لم تصحبها إجراءات لتنمية القدرات الإنتاجية . علاوة على ذلك، يجب التحقق من أن فوائد الاندماج ستعم جميع الدول. ويتطلب ذلك من الحكومات أن تتخذ تدابير لتعزيز القطاع الخاص المحلي وتشجيع إعادة الهيكلة الصناعية. كما يتطلب اتباع نهج استراتيجي إزاء السياسة العامة التجارية، وتنسيق الاستثمارات وتوجيهها نحو المجالات ذات الأولوية، ويعتبر الانتاج الزراعي احد المجالات ذات الاولوية التي يتعين التركيز عليها في أفريقيا نظرا لاحتياج الدول العربية لهذا الامر، وخاصة في ظل تقارب المسافة بين الدول العربية والافريقية بحيث تعتبر المسافة نقطة قوة لا بد من استغلالها .

المطلب الثالث: سيناريوهات محتملة للعلاقات التجارية العربية والافريقية

تسعى كل من جامعة الدول العربية والاتحاد الافريقي باعتبارهما المؤسستان المنوط بهما تحقيق التكامل العربي الافريقي الى عقد قمم ولقاءات واجتماعات هادفة بذلك تفعيل العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية والافريقية، وان كان هذا الطريق بمفرده لا يكفي لتدعيم العلاقات بين الجانبين، كما ان معظم هذه اللقاءات يغلب عليها الطابع السياسي اكثر من الاقتصادي. وسنركز في الصفحات التالية على ما توصلت اليه هذه اللقاءات على الجانب الاقتصادي في سعي كل من جامعة الدول العربية والاتحاد الافريقي الى تدعيم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية والافريقية، ثم يعرض هذا المطلب لعدد من السيناريوهات المحتلمة كرؤية مستقبلية للعلاقات الاقتصادية بين الطرفين.

بناء على خطة عمل الشراكة الأفريقية العربية ٢٠١٦ – ٢٠١١ التي اقرتها القمة الأفريقية العربية الثانية في سرت في اكتوبر ٢٠١٠، تضمنت المجالات ذات

الأولوية في اهتمامات المنطقتين التعاون السياسي والأمني، والتعاون الاقتصادي والمالي والتبادل التجاري والاستثمار والطاقة والموارد المائية والبنية الأساسية والموارد البشرية، والتعاون في مجال الزراعة والأمن الغذائي، والتعاون في المجالين الاجتماعي والثقافي. وتم تحديد الاهداف التالية لتحقيق التعاون العربي الافريقي:-

- خلق إرادة سياسية قوية وملتزمة لتبنى سياسات قادرة على تعزيز التعاون التجارى بين المنطقتين .
- تبنى سياسات إنتاجية تأخذ بعين الإعتبار عنصر الجودة بما يتفق مع المعايير والمواصفات الدولية فى سبيل تعزيز التنافسية والاستفادة من العولمة .
- إتخاذ كافة التدابير اللازمة لتشجيع القطاع الخاص للقيام بدور فعال فى زيادة التبادل التجارى بين الدول الأفريقية والعربية .
- عقد لقاءات منتظمة بين الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة فى المنطقتين لمتابعة تنفيذ هذه الخطة .
- تسهيل إنتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين المنطقتين سعيا لإقامة منطقة تجارة تفضيلية بين الدول الأفريقية والعربية .
- التركيز على عدة انشطة تتمثل في: تحرير التجارة، تقوية الربط البحرى والجوى والبرى لتسهيل حركة السلع والخدمات بين الدول العربية والأفريقية بأقل تكلفة ممكنة، موائمة قانون الاعمال التجارية فى المنطقتين، إقامة بنية أساسية ملائمة وصيانتها . وبناء على ذلك تكون النتائج المتوقعة؛ إقامة منطقة تجارة تفضيلية عربية أفريقية، زيادة التبادل التجارى، تحسين سعر الصرف، خفض الحواجز الجمركية، إزالة الحواجز غير الجمركية بين الدول العربية والأفريقية[١٨] .

وقد أقر رؤساء الدول والحكومات الافريقية في يناير ٢٠١٢ خطة عمل الاتحاد الأفريقي لتعزيز التجارة البينية الأفريقية وإنشاء منطقة تجارة حرة على مستوى القارة CFTA بنهاية عام ٢٠١٧، حيث أنها تهدف إلى تعزيز العلاقات التجارية بين الاقتصادات الأفريقية، مع التركيز على سبعة أنشطة باعتبارها ذات الأولوية: السياسة التجارية، تيسير التجارة، الطاقة الإنتاجية، البنية التحتية

ذات الصلة بالتجارة، تمويل التجارة، المعلومات التجارية، تكامل أسواق عناصر الإنتاج. وتأمل الدول أعضاء الاتحاد الأفريقي نتيجة هذه الإجراءات أن يتضاعف حجم التجارة البينية الأفريقية بحلول عام ٢٠٢٢.

ولكن قد يصل المكسب إلى النصف فقط نتيجة أن بعض الاقتصادات ترى أن مستوى الدخل الحقيقي بها سينخفض، واحد أسباب ذلك أنه غالبا ما تمثل الإيرادات الجمركية مصدرا رئيسيا من الدخل للحكومات الأفريقية، وبالتالي فإن إزالة الحواجز الجمركية يترتب عليه حتما خسارة العائد. ولكن عندما نأخذ في الاعتبار تدابير تيسير التجارة؛ أي بحساب الوقت الذي تقضيه السلع في الموانئ الأفريقية فضلا عن زيادة كفاءة الإجراءات الجمركية للضعف بحلول عام ٢٠١٧ بالمقارنة بعام ٢٠١٢، سوف يتحسن الوضع إلى حد كبير، وسيقابل فقدان الدخل الحقيقي المحتمل لعدد من البلدان الأفريقية. كما أن حجم التجارة البينية الأفريقية من السلع الصناعية سوف يزداد، وتتحسن التجارة عبر الحدود. وبالتالي فإن الإزالة الكاملة للحواجز الجمركية وما يرافقه من تدابير تيسير التجارة، سوف يؤدي إلى زيادة حصة السلع الصناعية من التجارة البينية الأفريقية إلى حوالي ٧٠٪ [١٩].

ويعرض الجدول التالي نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الأفريقية عام ٢٠١٢، والنسبة المحتملة لهذا المؤشر عام ٢٠٢٢، في ثلاث حالات؛ إما بدون تحرير تجارة، أو إذا تم تحرير التجارة وتطبيق منطقة التجارة الحرة الأفريقية، أو إذا تم تطبيق منطقة التجارة الحرة واستكمال مقاييس تسهيلات التجارة.

جدول رقم (٦) : نسبة التجارة البينية إلى إجمالي تجارة أفريقيا عامي ٢٠١٢، ٢٠٢٢ ٪

	2012	2022	
نسبة التجارة البينية إلى إجمالي تجارة أفريقيا	10,2	بدون تحرير التجارة	10,6
		بعد تحرير التجارة وتطبيق CFTA	15,5
		بعد تطبيق CFTA واستكمال مقاييس تسهيلات التجارة	21,9

Source: Economic Commission for Africa: Economic Report on Africa 2013: Making the Most of Africa's Commodities: Industrializing for Growth, Jobs and Economic Transformation, (Addis Ababa: Economic Commission for Africa, 2013), P.50.

ويتضح من الجدول أن نسبة التجارة البينية إلى إجمالي تجارة أفريقيا بلغت ١٠,٢٪ عام ٢٠١٢، ومن المتوقع أن تبلغ ١٠,٦٪ عام ٢٠٢٢ إذا لم يتم تحرير التجارة، ولكنها ستصل إلى ١٥,٥٪ إذا تم تحرير التجارة وتطبيق CFTA، وسوف تصل إلى ٢١,٩٪ عام ٢٠٢٢ إذا تم تطبيق CFTA واستكمال مقاييس تسهيلات التجارة.

وقد دعا منتدي التعاون العربي الأفريقي في مجال الإستثمار والتجارة الذي عقد بالكويت في عام ٢٠١٣، إلي إنشاء آلية مؤسسية لإستمرار الحوار العربي الإفريقي في مجال التنمية الإقتصادية. وضرورة تنفيذ ترتيبات عربية إفريقية مشتركة لتنسيق سياسات الإستثمار والتجارة بينهما، وأهمية بناء وصيانة البني التحتية لتسهيل حركة المنتجات بين الدول العربية والإفريقية بأقل تكلفة ممكنة، وتعزيز الخطوات التي أُتخذت في العديد من الدول الأفريقية والعربية نحو تحسين بيئة الإستثمار. هذا بالاضافة الى أهمية تشجيع الدول العربية والأفريقية المنتجة للنفط علي الإستثمار في مشاريع تعتمد علي تقنيات الإنتاج المبتكرة المؤدية إلي التنوع الإقتصادي، وزيادة حجم التبادل التجاري بين الدول العربية والأفريقية، وإتخاذ الترتيبات اللازمة لتسريع إنتاج وتجارة السلع الغذائية الاستراتيجية، وخفض الحواجز الجمركية وإزالة الحواجز غير الجمركية بين هذه الدول. وأهمية تطوير آلية تمويل معززة، أو تكييف الآليات القائمة لتعبئة موارد إضافية لتمويل مشاريع التعاون العربي الأفريقي في مجال الإستثمار والتجارة بالتشاور مع مؤسسات التمويل الإنمائي العربية، بما فيها المصرف العربي للتنمية الإقتصادية في أفريقيا. فقد أكد المنتدي على أهمية إيجاد شراكة عربية إفريقية متكاملة؛ تؤسس لتنفيذ برامج تنموية مستدامة ترفع من نسبة مساهمة الطاقات المتجددة وتطوير كهربة المناطق الريفية وتقوية الربط الكهربائي بين مختلف مناطق افريقيا والدول العربية [٢٠].

وإذا كنا نتحدث عن وجود كيانين يمثلان الجانبين، جامعة الدول العربية، والاتحاد الأفريقي، فإننا لا نجد أثرا ملموسا لتفعيل هذه الكيانات المؤسسية لتنفيذ

مقتضيات تحقيق علاقة استراتيجية وأن الواقع الملموس يعكس حجما ضئيلا للتبادل التجاري بين الدول العربية والافريقية.

سيناريوهات محتملة ونحن متخذي القرار لاختيار السيناريو الذي نريد تحقيقه:-

١ - السيناريو الاول (استمرار الوضع الحالي)

إن أفريقيا ليست على خريطة الشركاء الرئيسيين للدول العربية. فعلى صعيد الصادرات العربية تستحوذ دول آسيا (بدون الصين واليابان) على نسبة ٢٩,٢٪ من الصادرات العربية، ثم الاتحاد الأوروبي ١٣,٢٪، ثم اليابان ١٠,٥٪، والصين ٨,١٪، وأمريكا ٦,٨٪. أما على صعيد الواردات العربية، فأيضًا لا يوجد أثر لأفريقيا كشريك رئيسي. فالبيانات تشير إلى استحوذ الاتحاد الأوروبي على نسبة ٢٨,٢٪ من الواردات العربية، ثم دول آسيا ١٧,١٪، ثم الصين ١٣,١٪، أمريكا ٨,٨٪، واليابان ٣,٣٪ (٢١).

اما بالنسبة للمعونات العربية لأفريقيا، فإن حجم المعونات الإنمائية العربية بلغ في عام ٢٠١١ نحو ٦,٣ مليار دولار، أتى نصيب الدول الأفريقية غير العربية منها في المرتبة الثالثة بنسبة ١٢,٢٪، بعد الدول العربية بنسبة ٥٤,٧٪، والدول الآسيوية بنسبة ٢٤,٤٪. كذلك فإن نصيب الدول الأفريقية من الاستثمارات الأجنبية العالمية بلغ في عام ٢٠١٢ نحو ٥٠ مليار دولار، مقارنة بنحو ٤٧,١ مليار دولار للدول العربية. كما أن مؤشر الجاذبية للاستثمار في أفريقيا أعلى منه في الدول العربية، فقد بلغ في أفريقيا ٥٧,٢، بينما في الدول العربية كان بحدود ٤٣ (٢٢).

واذا نظرنا الى احد السلع التي تمثل ميزة نسبية للدول العربية للتعرف على مدى تواجد العلاقات البينية العربية، فيعرض الشكل البياني التالي الاهمية النسبية للتجارة البينية العربية في البترول الخام خلال عام ٢٠١٣.

شكل رقم (٢٦)

حصة الصادرات والواردات البينية من البترول الخام لبعض الدول العربية

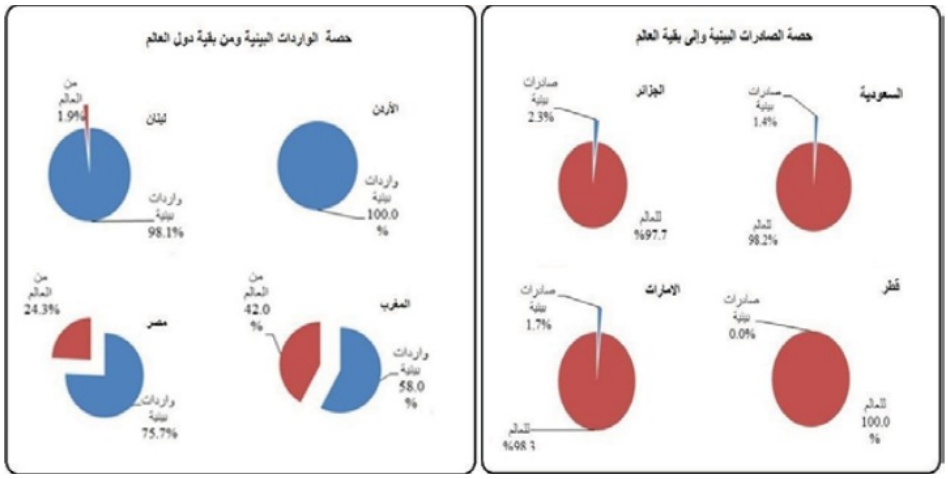

المصدر: صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٣، (بيروت: صندوق النقد العربي، ٢٠١٤) www.atfp.org.ae

نجد ان حصة الصادرات البينية للبترول الخام تمثل نسبة ضئيلة من اجمالي الصادرات العربية للبترول الخام، فعلى مستوى الدول الرئيسية المصدرة، بلغت هذه الحصة حوالي ١,٤٪ من اجمالي صادرات السعودية للبترول الخام، ١,٧٪ للامارات، ٢,٤٪ للجزائر. وبالنسبة للواردات فقد اشارت البيانات الى ان الاردن يستوفي تقريبا جميع احتياجاته من البترول الخام من الدول العربية، وتمثل واردات مصر من البترول الخام من الدول العربية ٧٥٪ من اجمالي وارداتها، وتصل هذه النسبة الى ٥٨٪ في المغرب، ٩٨,١٪ في لبنان، مما يدعو للتساؤل لماذا لا تستوفي جميع الدول العربية وارداتها من البترول من الدول العربية بدلا من اتجاه الدول العربية لتصدير البترول الخام الى العالم الخارجي؟

تحتل الإمارات المركز الـ ١٩ عالمياً في استيراد اللحوم ومشتقاتها في عام ٢٠١٠ بقيمة ١,٠٩ مليار دولار، وبنسبة ١,٣٪ من الواردات العالمية من اللحوم ومشتقاتها، وتسهم البرازيل وحدها في تغطية أكثر من ٤٠٪ من قيمة الواردات الإمـاراتيـة مـن اللحوم، يليها كل من استراليا، والهند، والولايات المتحدة،

وباكستان بحيث تؤمن مجتمعة ٨٣٪ من إجمالي واردات اللحوم إلى الإمارات. وتعد البرازيل من أهم مزودي دولة الإمارات من لحوم الدواجن لتشكل وحدها ٧٤,٢٪ من واردات الإمارات من لحوم الدواجن، فيما تأتي الولايات المتحدة في المرتبة الثانية بنسبة ٤,٩٪، تليها سلطنة عمان بنسبة ٤,٦٪، ثم فرنسا بنسبة ٤,٥٪ لتشكل هذه الدول مجتمعة ٩٢,٧٪ من إجمالي واردات دولة الإمارات من لحوم الدواجن عام ٢٠١٠[٢٣]. والتساؤل الذي يثار في هذا الصدد لماذا لا تحصل الامارات على وارداتها من اللحوم من السودان لما تملكه من ثروة حيوانية ضخمة؟

وتعتبر الدول العربية من أكبر مستوردى الحبوب على مستوى العالم، ولو نظرنا إلى الفجوة الزراعية لوجدنا أنها كانت ٣٥,٢ مليار دولار عام ٢٠١٠، ومتوقع أن تبلغ ٦٠ ملياراً عام ٢٠٣٠، وهو ما يؤكد تزايد وتفاقم الأزمة بشدة خاصة فى دول الخليج. ويمكن ان تكون عوائد النفط القاطرة التى تحقق الأمن الغذائى العربي، بتوجيه جزء مناسب منها للاستثمار فى مشروعات تعزز الأمن الغذائى داخل الوطن العربى أو خارجه، فتعتبر السودان سلة غذاء الوطن العربي اذا تم استغلال مواردها واراضيها الزراعية افضل استغلال ممكن ويعتبر ذلك ضرورة حتمية للخروج من الأزمة.

٢ - السيناريو الثاني (حلول على مستوى دول منفردة)

اعلنت وزارة الاقتصاد الاماراتية عن استحواذ خمس دول أفريقية على ٦١٪ من الصادرات الإماراتية للسوق الأفريقي غير العربي، بقيمة بلغت ٣,٩ مليار دولار في العام ٢٠١٢، وتعد جنوب أفريقيا من أهم الدول المستقبلة للصادرات الإماراتية في القارة بقيمة بلغت ١,٠٨ مليار دولار، تليها نيجيريا بقيمة ١,٠٣ مليار دولار. وتسعى الدولة نحو تحقيق التنويع في الأسواق التصديرية، من خلال استهداف مجموعة من الأسواق غير التقليدية، خاصة الأسواق الأفريقية غير العربية التي تتميز بوجود إمكانيات مستقبلية واعدة في مجال التجارة الخارجية، نظراً لأن واردات تلك الأسواق من مختلف دول العالم بلغت قيمتها ٣٥٢ مليار دولار في عام ٢٠١٢، بينما بلغت قيمة الصادرات الإماراتية لها ٦,٥ مليار دولار [٢٤].

وتظهر هذه الأرقام أن الصادرات الإماراتية تغطي فقط ١,٨٪ من احتياجات السوق الافريقي، وبما يوضح انخفاض حجم اعتماد السوق الأفريقي على السوق الإماراتي في تغطية وارداته، على الرغم من أن الصادرات الإماراتية تعد الأكثر انتشاراً خليجياً في تصدير منتجات الألومنيوم والبتروكيماويات. فقد استورد السوق الأفريقي ألومنيوم بقيمة ٢,٦ مليار دولار في عام ٢٠١٢، بينما بلغت قيمة وارداته من الألومنيوم الإماراتي ٣٨ مليون دولار فقط، أي أن الصادرات الإماراتية من الألومنيوم تغطي فقط ١,٥٪ من واردات الأسواق الافريقية من الألومنيوم، على الرغم من أن الإمارات من أهم عشر دول مصدرة للألومنيوم. ومن أبرز الدول المستوردة للألومنيوم في الأسواق الأفريقية غير العربية موزمبيق، نيجيريا، جنوب أفريقيا، وغانا، وتمثل قيمة وارداتها من الألومنيوم ١,٨٩٦ مليار دولار [٢٥].

وتعد الأسواق الأفريقية غير العربية مستوردا صافيا للبتروكيماويات، فقد حققت عجزا تجارياً من البند بلغ ٥,٩ مليار دولار في عام ٢٠١٢، كما انه من أهم الدول المستوردة للبتروكيماويات في الأسواق الأفريقية غير العربية تأتي جنوب أفريقيا التي تستحوذ على تصدير البتروكيماويات إليها خمس دول بصفة رئيسية، تتقدمها الصين بنسبة ١٧٪ وبقيمة ٣٩١ مليون دولار، ثم ألمانيا ثانياً بقيمة ٢٨٨ مليون دولار وبنسبة ١٢٪ من السوق، وهنا يجب الإشارة إلى أن الإمارات تأتي في المرتبة ١٦ بقيمة ٤٤ مليون دولار وتغطي فقط ٢٪ من السوق. وبالتالي فإن البتروكيماويات تمثل فرصة متاحة أمام صادرات المنتج الإماراتي يمكن استهدافها كمساحة تصديرية محتملة [٢٦]. والتساؤل الذي يثار في هذا الصدد ماذا يحدث لو قامت باقي الدول العربية بهذا الخطوات لتدعيم العلاقات التجارية العربية والافريقية؟

٣ - السيناريو الثالث (التكامل وفقا للتخصص وفقا للميزة النسبية)

هناك ضرورة لتحقيق التكامل بين الدول العربية والافريقية على ارض الواقع من خلال علاقات التباديل والتوافيق للتجارة العربية والافريقية وفقا للتخصص في الميزة النسبية فيما تملكه كل دولة من الدول العربية والافريقية، اي تحصل الدول العربية على وارداتها من الدول الافريقية بدلا من العالم الخارجي وذلك من خلال صادرات الدول الافريقية حيث تعتبر الدول الافريقية متخصصة في تصدير السلع

الاولية والمواد الخام. كما يمكن الحصول على اللحوم من السودان واثيوبيا نظرا لما لديهما من ثروة حيوانية هائلة.

وفي المقابل تحصل الدول الافريقية على وارداتها من الدول العربية بدلا من اللجوء الى العالم الخارجي، حيث ان الدول العربية تصدر الالات والمعدات ووسائل النقل بما قيمته ٤٣١٢٢ مليون دولار، هذا بالاضافة الى الصادرات من الكيماويات بما قيمته ٥٧٥٢٥ مليون دولار، والمصنوعات بحوالي ٧٦٠٩٤ مليون دولار، والاغذية والمشروبات ب ٢٤٩٠٢ مليون دولار.

كما ان انشاء منطقة التجارة الحرة الافريقية التي تسعى الدول الافريقية الى تحقيقها يمكن ان يغير هيكل التجارة البينية الافريقية بحيث تزداد التجارة على مستوى جميع السلع المتبادلة وخصوصا السلع الصناعية التي تتجه معظم الدول الافريقية الى الحصول عليها من العالم الخارجي.

ويلاحظ من الجدول التالي ان السلع الصناعية تعتبر من اكثر السلع التي سوف تستفيد من ازالة الحواجز التجارية. حيث ان الازالة الكاملة للحواجز الجمركية مصحوبة بالتسهيلات التجارية سوف تجعل نصيب السلع الصناعية من التجارة الافريقية البينية ٧٠٪ مما يمثل فرص اكبر لتحقيق قيمة مضافة اعلى.

جدول رقم (٧) : هيكل التجارة للسلع الرئيسية في عامي ٢٠١٢ ، ٢٠٢٢ ٪

السلع	٢٠١٢	٢٠٢٢		
		بعد تطبيق CFTA واستكمال مقاييس تسهيلات التجارة	بعد تحرير التجارة وتطبيق CFTA	بدون تحرير التجارة
المنتجات الزراعية والاغذية	١٧,٩	١٢,٤	١٦,٣	١٦,٣
المنتجات البترولية والاساسية	١٨,٥	١٥,٦	١٦,٩	١٨,٤
المنتجات الصناعية	٥٩,٣	٦٩,٤	٦٢,٧	٦٠,٧
الخدمات	٤,٣	٢,٧	٤,١	٤,٧

Source: Economic Commission for Africa: Economic Report on Africa: Making the Most of Africa's Commodities: Industrializing for Growth, Jobs and Economic Transformation, (Addis Ababa: Economic Commission for Africa, 2013), P.50.

ولكي يتحقق ذلك لابد ان تضع كل من الدول العربية والدول الافريقية نصب اعينها مدى تنافسية وتنوع صادراتها.

خاتمة :

لا تزال هناك فجوة كبيرة بين الواقع الفعلي للتبادل التجاري بين الدول العربية والافريقية والآمال المعقودة عليه. ويتطلب تضييق هذه الفجوة جهودا ضخمة على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية. فعلى المستوى الاقتصادي لابد من التزام الحكومات الأفريقية والعربية بدعم وتعزيز التجارة البينية من خلال تطوير البنية التحتية في مجالات النقل والطاقة وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، إلى جانب زيادة التنسيق بين الدول من أجل توحيد اللوائح والقواعد المنظمة لحركة التجارة والاستثمار وتسهيل انتقال المستثمرين بين الدول العربية والافريقية. هذا إلى جانب دعم الابتكار لزيادة القدرات التنافسية في الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة والتكنولوجيا، وتقوية الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتوفير التمويل اللازم. وعلى المستوى الأمني تبرز أهمية مواجهة قائمة التحديات الأمنية، إذ يصعب توقع تحقيق نقلة نوعية في مجال التكامل الاقتصادي والتجارة الإقليمية البينية بدون بيئة أمنية مواتية.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

١. الامم المتحدة: **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية**، (جنيف: الامم المتحدة، ٢٧ سبتمبر ٢٠١٣).

٢. جامعة الدول العربية: موسوعة التكامل الاقتصادي العربي الافريقي

http://cert.byethost6.com/asleague/pgs/details3d04.html?id=238&ckattempt=1

٣. صندوق النقد العربي: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٤**، (بيروت: صندوق النقد العربي، ٢٠١٥) www.atfp.org.ae

٤. ----------: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٣**، (بيروت: صندوق النقد العربي، ٢٠١٤) www.atfp.org.ae

٥. ----------: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٢**، (بيروت: صندوق النقد العربي، ٢٠١٣) www.atfp.org.ae

٦. أ.د. فرج عبد الفتاح فرج: **«الاقتصاد الأفريقي من التكامل الإقليمي إلى العولمة»**، (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠١).

٧. وزارة الاقتصاد بالامارات

http://www.economy.gov.ae/Arabic/Pages/default.aspx

ثانيا: المراجع باللغة الانجليزية

1. African Union: **«Assessing Regional Integration in Africa IV: Enhancing Intra-African Trade"**, (Addis Ababa: Economic Commission for Africa, 2011).

2. ----------: **"Promoting High-Level Sustainable Growth to Reduce Unemployment in Africa"**, (Addis Ababa: Economic Commission for Africa, 2011).

3. Creck Buyonge and Irina Kireeva: Trade Facilitation in Africa: Challenges and possible Solution, **World Customs Journal,** Volume 2, Number 1.

4. Economic Commission for Africa: **Economic Report on Africa 2015**: Industrializing Through Trade, (Addis Ababa: Economic Commission for Africa, 2016).

5. ----------: **Economic Report on Africa 2014**, Dynamic Industrial Policy in Africa: Innovative Institutions, Effective Processes and Flexible Mechanisms (Addis Ababa: Economic Commission for Africa, 2015).

6. ----------: **Economic Report on Africa 2013**: Making the Most of Africa's Commodities: Industrializing for Growth, Jobs and Economic Transformation, (Addis Ababa: Economic Commission for Africa, 2014).

7. United Nations, UNCTAD: **Economic Development Report in Africa 2013**, (New York: United Nations, 2014).

8. ----------: **Trade and Development Report, 2014**, (New York: United Nations, 2014).

9. United Nations Development Program, **African Economic Outlook** 2015, Regional Development and Spatial Inclusion, (New York, UNDP, 2015).

هوامش البحث

١. صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٤، (بيروت: صندوق النقد العربي، ٢٠١٥) www.atfp.org.ae

صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٣، (بيروت: صندوق النقد العربي، ٢٠١٤) www.atfp.org.ae

٢. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٤، مرجع سبق ذكره.

٣. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٣، مرجع سبق ذكره.

٤. الامم المتحدة: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، (جنيف: الامم المتحدة، ٢٧ سبتمبر ٢٠١٣).

5. African Union: «Assessing Regional Integration in Africa IV: Enhancing Intra-African Trade», (Addis Ababa: Economic Commission for Africa, 2011), PP. 10–12, p. 15.

6. African Union: «Promoting High-Level Sustainable Growth to Reduce Unemployment in Africa», (Addis Ababa: Economic Commission for Africa, 2011), P. 22.

7. UNCTAD: Economic Development Report in Africa 2013, (New York: United Nations, 2014), PP. 24, 26.

٨. أ.د. فرج عبد الفتاح فرج: «الاقتصاد الأفريقي من التكامل الإقليمي إلى العولمة»، (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠١)، ص ص ١٠٨، ١١٠.

٩. جامعة الدول العربية: موسوعة التكامل الاقتصادي العربي الافريقي

http://cert.byethost6.com/asleague/pgs/details3d04.html?id=238&ckattempt=1

١٠. جامعة الدول العربية: مرجع سبق ذكره.

١١. وزارة الاقتصاد بالامارات http://www.economy.gov.ae/Arabic/Pages/default.aspx

١٢. جامعة الدول العربية: مرجع سبق ذكره.

١٣. أ.د. فرج عبد الفتاح فرج ، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٥، ١٠٦.

14. Creck Buyonge and Irina Kireeva: Trade Facilitation in Africa: Challenges and possible Solution, World Customs Journal, Volume 2, Number 1.

15. UNCTAD: Trade and Development Report, 2014, (New York: United Nations, 2014).

16. Ibid.

١٧. الامم المتحدة: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مرجع سبق ذكره.

١٨. جامعة الدول العربية، مرجع سبق ذكره.

19. Economic Commission for Africa, Economic Report on Africa 2013, op.cit., p. 70.

٢٠. جامعة الدول العربية: مرجع سبق ذكره.

٢١. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٣، مرجع سبق ذكره.

٢٢. صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٢، (بيروت: صندوق النقد العربي، ٢٠١٣) www.atfp.org.ae

٢٣. وزارة الاقتصاد بالامارات http://www.economy.gov.ae/Arabic/Pages/default.aspx

٢٤. وزارة الاقتصاد بالامارات، مرجع سبق ذكره.

٢٥. المرجع السابق مباشرة.

٢٦. وزارة الاقتصاد بالامارات، مرجع سبق ذكره.